

# العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج

أحمد محمد أبو زيد

## في عالم ما بعد أمريكا

### مقدمة

على الرغم من كل المشاكل والازمات التي اثارها منذ انغماسها في شؤون الشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الثانية، الا ان الولايات المتحدة وبفعل طول تجربتها التاريخية في التعامل مع المنطقة نجحت الى حد كبير في ادارة الامور لصالحها، وتحقيق الهيمنة الاقليمية على المنطقة حتى مع وجود منافس عتيد لها متمثل في الاتحاد السوفييتي. الا أن دخول قوى عظمى بازغة، مثل الصين، للمنطقة ومساعدتها ملء الفراغ السياسي والاستراتيجي الذي سيوجد، إثر تراجع الولايات المتحدة واتجاهها لتعميق انغماسها وتركيز قوتها على مناطق أخرى من العالم مثل، الشرق الاقصى والباسيفيك، سترك المنطقة عرضة لتقلبات سياسية واستراتيجية خطيرة، كون الصين ليست لديها الخبرة والحكمة الدولية التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة. وهو ما سيجعل من منطقة الشرق الاوسط بمثابة حقل تجارب للصين، تماما كما كانت بالنسبة للولايات المتحدة طوال الحرب الباردة.

مبدئيا، وبالنسبة للوضع المستقبلي للقوة الأمريكية عبر العالم، وعلى العكس مما يعتقد الكثيرون، بسبب التراجع الأمريكي في إدارة بعض الازمات والصراعات الدولية مؤخرا (مثل الأزمة في أوكرانيا والصراع في سوريا وغيرهما) فإن مكانة الولايات المتحدة ونفوذها الحقيقي لم يتضرر كثيرا حتى الان. فالمصالح الامريكية العليا لم تتضرر، والامن الامريكي (أو أمن حلفائها) غير مهدد بصورة خطيرة، والاتهام الذي يوجهه البعض للادارة الامريكية بتعاملها اللين والضعيف تجاه الرئيس الروسي بوتين، على سبيل المثال، ليس صحيحا، فالولايات المتحدة كقوة دولية عظمى لديها من الالتزامات والواجبات ما يوجب عليها التحرك بتأن وصبر استراتيجي شديد - على حد قول وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كوندليزا رايس - وأن تنظر للصورة الكاملة وعلى المدى البعيد، وليس القصير وعلى المكاسب الوقتية.

(\*) كلية  
العلاقات الدولية  
جامعة سانت  
اندرروز - اسكتلندا،  
المملكة المتحدة.

## الأسئلة

تحاول هذه الدراسة الأجابة عن مجموعة من الأسئلة (النظرية والعملية) فيما يتعلق بمستقبل العلاقات الأمريكية - الخليجية تحديدا، ومستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع القوي الدولية في النظام الدولي في حال استكمال الانسحاب الأمريكي من الخليج والاتجاه شرقا نحو الباسفيك.

- ما هي أهم العوامل المؤثرة علي تحديد العلاقات الأمريكية - الخليجية؟
- ما هو تأثير التحولات التي جرت في المنطقة العربية منذ ٢٠١١ على العلاقات الأمريكية - الخليجية؟
- كيف ستكون العلاقات الأمريكية - الخليجية خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، في ضوء استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠١٨؟
- أي مستقبل للعلاقات الخليجية مع بقية القوي الدولية في "عالم ما بعد أمريكا"؟

## الفرضية

تنطلق هذه الورقة من فرضية تقول بأن "هناك ارتباط طردي بين استمرار الهيمنة الأمريكية علي النظام الدولي وتحسن العلاقات الخليجية - الأمريكية". حيث يرتبط الحديث عن العلاقات الأمريكية - الخليجية في رأينا ارتباطا جوهريا بمسألة نظرية متعلقة ببنية النظام الدولي، حيث يمكن القول بأن نوعية القطبية الدولية التي ستبرز خلال النصف الثاني من هذا القرن سوف تؤثر، ليس فقط، على السلوك الخارجي لدول الربع العربي، ولكن على كافة أفعال وسلوكيات الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين الآخرين. إذا ما تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية (الولايات المتحدة والصين) فمن المتوقع أن تعود أجواء الحرب الباردة من جديد. مثل هذه البنية الدولية ستعطي لهذه الدول حرية حركة كبيرة نسبيا على المستوى الإقليمي والدولي، بسبب المنطقة الرمادية بين القطبين، التي سيكون الفارق الشاسع في حجم القدرات والامكانيات مطمئنا لها، سيجعل جل تركيزها منصبا على التوازن ضد القطب الدولي الآخر، وإن ظل الاستقطاب الدولي على أشده لضم هذه البلاد إلى أحد القطبين احتمالا غالبا. كلا حسب أهمية مركزه الجغرافي ومكانته القيادية في منطقة الشرق الأوسط، التي ستظل دوما "نخرا استراتيجيا" للقوى العظمى الساعية للسيطرة على مناطق استخراج النفط، والتحكم في أهم طرق المواصلات في العالم، قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز. وعليه فإن بعضا من الدول العربية مثل، مصر والسعودية وإمارات الخليج العربية وسوريا وغيرها، ستكون ساحة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، وربما أيضا روسيا والهند وأوروبا، بصورة ستجبرها على انتهاج سياسات خارجية وتوازنات دقيقة للغاية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المصالح الوطنية والقومية، وتلك المرتبطة بالقوى الدولية. ومن جانب آخر

الفصل بين سيادتها الوطنية وتحالفاتها وتعاونها مع أحد القطبين. النظام الدولي ثنائي القطبية (كما يخبرنا والتز) هو أكثر النظم الدولية استقراراً، وهو كذلك أكثر الهياكل الدولية تدعيماً لحركة واستقلال القوى الإقليمية والصغرى.

أما في حال بزوغ نظام دولي متعدد الأقطاب تسوده التنافسات والتحالفات والتحالفات المضادة نتيجة سيادة الشعور بعدم التيقن والشك والارتياب في نوايا وتحركات القوى الدولية، سيجعل النظام الدولي أكثر ميلاً للصراعات والحروب وعدم الاستقرار بين هذه القوى الدولية. إن تحول النظام الدولي في منتصف القرن الواحد والعشرين ليكون متعدد القطبية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، الهند، البرازيل.. وغيرها من القوى)، على المستوى العام، وعلى المستوى الفرعي/الإقليمي، هو وضع لم تحيا أغلب هذه البلدان في شكل مماثل له من قبل.

في حال تحول النظام الدولي لوضع التعددية القطبية، فإنه سيتطلب من دول الخليج العربية سياسة خارجية حذرة للغاية، عقلانية إلى أبعد الحدود، وهادئة إلى حد السكون، ونظراً لأن طبيعة البنية الدولية المتعددة القطبية تجعل من احتمالية الوقوع ضحية الحسابات الخاطئة والتصورات الخاطئة، نتيجة عدم الثقة وعدم التيقن من نوايا واهداف الأطراف الدولية الأخرى لعدم توافر المعلومات الكافية والمؤكد عن سلوكياتها ونواياها الحقيقية، وانتقال وتغير تحالفاتها وانحيازاتها من طرف إلى آخر، كون التفاوت النسبي في توزيع القدرات بين القوى الدولية محدود للغاية. وهو ما يعني أن انتقال طرف إقليمي محوري في منطقة مثل العالم العربي (مثل مصر أو السعودية) من تكتل أو تحالف إلى معسكر آخر سيساهم في الإخلال بتوازن القوى بين الأطراف، وبالتالي زيادة قوة كتلة عن أخرى، واحتمال تورطها في حروب مع التكتلات الأخرى من أجل إعادة توازن القوى.

### الإشكالية

كون الولايات المتحدة تعلم جيداً أين تقع مصالحها القومية الجوهرية، التي تستحق وحدها المخاطرة بالتورط في صراعات مع بقية القوى الدولية في أي منطقة من العالم، مثل حالات دول أوروبا الغربية ودول مثل بولندا في منطقة أوراسيا، السعودية في منطقة الشرق الأوسط، اليابان في الشرق الأقصى، ودول أمريكا الشمالية والجنوبية (وهذا مبدأ سائد منذ القرن التاسع عشر) وعليه، ومادامت أوكرانيا (أو غيرها) لا تمثل مصلحة عليا لأمريكا، فإنها لا تستدعي الاهتمام بها، بالدرجة التي قد توصل لحالة الصراع مع قوى نووية مثل روسيا من جانب، وتحميل الولايات المتحدة ودافعي الضرائب الأمريكية فاتورة حرب غير ضرورية، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون. وبالتالي فإن التراجع الذي يراه البعض ما هو إلا استراتيجية وتكتيك أمريكيان يندرجان تحت ما يمكن أن نسميه بـ "التقييد الاستراتيجي

"Strategic Restraint بتعبير كل من ستيفن والت وجون ايكينيري.

بالنسبة للصين، فإن اعتمادها على المنطقة العربية (وتحديدا على دول الخليج العربية) في توريد احتياجاتها المتزايدة من النفط (تستورد الصين حوالي ٥٠٪ من احتياجاتها النفطية من الخليج) سيجعلها متورطة لعنقها في ادارة شؤون المنطقة، سواء من أجل ضمان وصول البترول الى اسواقها بيسر وبأسعار منخفضة، او الحفاظ على مصالحها الاقتصادية المتزايدة هناك، وهو ما يعني عملها على تقوية علاقاتها مع الدول المصدرة للنفط وبناء شبكة من التحالفات مع القوى الاقليمية في المنطقة، وهي الدول التي لا توجد لديها علاقات عميقة معها، بعيدا عن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري. وبالتالي سيحد من قدرتها على ادارة الصراعات والازمات التي تعج بها المنطقة، بما قد يجعل الامور غير مستقرة وسببا في تعثر واعاقة نفوذها الدولي. وهو النمط الذي تمت ملاحظته حتى في مناطق أخرى تتمتع فيها الصين بنفوذ ووجود قديم نسبيا، مثل الوجود الصيني في افريقيا واسيا، حيث لوحظ ان جل اهتمام الصين ينحصر في تدعيم مصالحها الاقتصادية والنأي بنفسها عن التورط في محاولات حل أو ادارة الصراعات السياسية والاجتماعية في هذه المناطق. من ناحية أخرى، دخول الصين في حرب باردة مع قوى دولية أخرى تسعى لفرض هيمنتها وتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة بعد انسحاب الولايات المتحدة مثل الهند وروسيا، حيث تعمل الهند على توسيع نفوذها الاقتصادي في المناطق المجاورة لها مثل وسط وغرب اسيا وفي الخليج، وبحريا المحيط الهندي وبحر العرب والخليج، وهو الشريان الرئيسي (وربما الوحيد) لضمان وصول الامدادات النفطية للاسواق الصينية، وهو ما يعني وقوع الصين تحت رحمة الهند في المستقبل، وحتى الهند نفسها تسعى جاهدة لتعميق ارتباطها الاقتصادي بالخليج والشرق الاوسط، الذي يمثل سوقا عظيما للتوسع الاقتصادي الهندي، ومستقبلا كبيرا للقوى العاملة الهندية ومصدرا حيويا للدخل القومي الهندي المتمثل في تحويلات القوى العاملة الضخمة في دول الخليج العربي، وهو ما قد يساعدها ويجعل فرصها كبيرة في تحقيق نفوذ أكبر من الصين (وغيرها من القوى الدولية البارزة) لعمق الاتصال الثقافي والاقتصادي بينها وبين دول المنطقة، وبفضل جاليتها الضخمة المنتشرة في المنطقة، وبفضل قوتها الناعمة المتزايدة.

أما بالنسبة لروسيا، وتحت قيادة بوتين، فإنها ستسعى هي الاخرى جاهدة لتدعيم وتجديد نفوذها التقليدي في المنطقة، مستغلة ارث سلفها الاتحاد السوفيتي وعلاقاته الممتدة مع قوى إقليمية كبرى في المنطقة مثل، مصر وايران واسرائيل. حيث لوحظ وجود مساعي حثيثة من جانب روسيا لاحياء الامبراطورية الروسية، كما تجلي ذلك في افتعال ازمات مثل جورجيا (٢٠٠٨) وأوكرانيا (٢٠١٤) واسلوب ادارتها لصراعات اقليمية في الشرق الاوسط وتحدي الهيمنة الامريكية، كما في الازمة السورية، ومن قبلها ازمة

البرنامج النووي الإيراني، وحتى في حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ .

ولأن الشرق الأوسط أحتل دائماً مكانة مركزية في الاستراتيجية السوفيتية، فيتوقع أن يستمر كذلك في الاستراتيجية الروسية، سواء بسبب النفط والغاز الطبيعي، الذي تعتبر روسيا من أكبر المصدرين العالميين لهما، وهناك حاجة ماسة للتنسيق والتعاون مع الدول العربية المصدرة له، خصوصاً المملكة العربية السعودية، وأيضاً لأن روسيا تعتبر نفسها أكثر الأطراف الدوليين فهما ومعرفة بظروف وحالة وتفاعلات المنطقة، وبالتالي أكثرهم قدرة على حلها وإدارتها بصورة أفضل من الجميع، وثالثاً، لأنها أكثر هذه الأطراف تعاوناً مع القوى الإقليمية، وبالتالي فإنها لن تسمح باقصائها وطردها من المنطقة مرة أخرى، كما فعلت الولايات المتحدة والغرب معها أثناء الحرب الباردة. إن استمرار هذا التنافس الدولي المستعر سوف يحدد بكل تأكيد مستقبل التوازن الدولي في هذه المنطقة من العالم، ولن يكون مستقبل المنطقة واعداً في رأينا، أو حتى مقبولاً كما كان طوال فترة الهيمنة الأمريكية على الأوضاع السياسية والاجتماعية المضطربة في المجتمعات العربية، بسبب تعثر الثورات وانتكاسة التحول الديمقراطي وزيادة وتيرة الأعمال الإرهابية وحالات الاستقطاب الإقليمية. وهو ما ينبئ بمستقبل مضطرب ومليء بالازمات والصراعات، سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

### تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية بالإضافة للخاتمة. الجزء الأول يتعامل مع الجدل النظري حول التوازن والتحالف الدولي للدول الصغيرة في العلاقات الدولية مثل دول مجلس التعاون الخليجي. وماهي المحركات والمحددات التي تصيغ وتشكل السلوك الخارجي للدول الصغيرة وتحدد علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي من جانب، وكيف تنظر الأخيرة لعلاقاتها مع الدول الصغيرة في ضوء التنافس الدولي وطبيعة العلاقات بينها وبين بقية القوى الدولية والإقليمية الأخرى. الجزء الثاني من الدراسة يتناول التحولات والتطورات الاستراتيجية والسياسية التي شهدتها منطقة الخليج منذ العام ٢٠١١ وما تلاه، وتحديداً منذ إعلان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عن عزم الولايات المتحدة الانسحاب من منطقة الخليج وتخفيف الوجود الأمريكي هناك منذ العام ٢٠١٥ فصاعداً. أما الجزء الثالث فيتناول انعكاسات وتداعيات هذه التحولات والتغيرات الاستراتيجية على علاقات القوى الدولية مع دول مجلس التعاون الخليجي من جانب، وعلى مستقبل التوازن تحت الإقليمي في منطقة الخليج، والإقليمي في الشرق الأوسط. أما الخاتمة، فحاولنا فيها، على قدر الإمكان وبناء على المعلومات والبيانات المتوفرة لدينا، وضع تصور مستقبلي عن مستقبل التحالف والتوازن في منطقة الخليج في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي.

## أولاً: نظريات التحالف والدول الصغرى في النظام الدولي

كون هذه الدراسة ستتعامل مع موضوع التحالفات الدولية فيعني ذلك التعامل مع موضوعات عسكرية وأمنية بالأساس، وهو موضوع ركزت على دراسته وتخصصت فيه المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية أكثر من أي مدرسة فكرية أخرى. هنا سنتحدث تدأ عن النظريات الواقعية الرئيسية في موضوع التحالفات الدولية (نظرية توازن القوى، وتوازن التهديد). من خلال عرض للمقولات الرئيسية، الفرضيات، مميزاتها ونقاط القوة ونقاط الضعف، خاصة فيما يتعلق بأوضاع دول صغيرة مثل دول مجلس التعاون الخليجي - خط التشديد للكاتب<sup>(١)</sup>.

### المدرسة الواقعية في دراسة السياسة الدولية

هي المدرسة المهيمنة على حقل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتفترض الواقعية أن السياسة الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول (وحدة التحليل الرئيسية) تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد. كونها - أي الدول القومية - تحيا في نظام دولي فوضوي، حيث لا توجد سلطة عليا تمارس نفوذها وتحكمها على الحكومات الوطنية وتمنعها من الاعتداء على الآخرين، وهو ما يجعلها تعتمد بصورة شبه تامة على نفسها من أجل تأمين مصالحها وحماية أمنها وبقائها. الذي هو بمثابة الهدف الرئيسي لها، وهو ما يجعلها تميل لأنتهاج كافة السبل المتاحة لديها (بناء على توزيع القدرات والامكانيات بين الوحدات الرئيسية المكونة للنظام) لحماية نفسها. ومن أهم هذه الوسائل التحالف الخارجي الذي تسعى خلاله الدول للتوازن ضد الآخرين ذوي النوايا العدائية والميول التوسعية.

يجادل كينيث والتز بأن النظام الدولي منذ بزوغ الدول القومية عقب صلح ويستفاليا ١٦٤٨، وربما كما يرى البعض منذ الحروب البيلزونية بين دول المدينة الإغريقية (أثينا وأسبرطة)، هو (١) نظام فوضوي، أي لا تتواجد فيه سلطة أعلى من الدول نفسها، تمتلك حق الوصاية وتوجيهها وفرض إرادتها على الآخرين، وبأن هذا النظام الفوضوي (٢) ذاتي المساعدة، أي أن الدول تعتمد على أنفسها في توفير احتياجاتها الامنية والدفاعية اللازمة للحفاظ على أمنها ووجودها. (٣) وهذا السعي من أجل البقاء هو المحرك الرئيسي لسلوكها الخارجي تجاه بقية الوحدات والأعضاء الآخرين الموجودين في هذا النظام، وعليه (٤) فإنها تسعى جدياً من أجل تعزيز وتوسيع نطاق أمنها وأستقرارها الوطني، وهي في سبيلها لتحقيق هذا الهدف، فإنها (٥) تنتهج أسلوباً عقلانياً راشداً، فهي فاعل عقلائي، تخضع سلوكياتها لعمليات وحسابات (المكسب والخسارة) وليس بصورة عشوائياً أو غير منتظم. هذه الأصول الخمسة هي التي تشكل مجمل السلوك الخارجي لكافة الدول القومية في النظام الدولي. وهو ما يقودنا لاستنتاج أن هذه الدول لا يهتمها في المقام الأول إلا الحفاظ على أمنها وبقائها، وبأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو الأعتدال على الذات. وذلك بالعمل على إزالة مصادر التهديد وردع الدول العدائية والأكثر قوة،

بالاتجاه إلى بناء قدرتها الوطنية اللازمة لذلك، أو بالتكامل والتجمع مع أطراف دولية أخرى لمواجهة مثل هذا التهديد المشترك (كما تجادل نظريتي توازن القوى والتهديد). هذا السلوك تحدده الدول بناء على مخرجات عمليات الإدراك والحسابات المعقدة لطبيعة هذه المخاطر والتهديدات، وتحديد أكثر الأطراف قدرة على توفير الحماية اللازمة للحفاظ على بقائها وأمنها. السر في تفسير كيفية تحرك الدول ونوعية سلوكها عند الواقعيين يتمحور في عدة عوامل منها، كما جادل كينيث والتز عن حق، عامل "توزيع القدرات Capabilities" بين الوحدات الدولية وبنية النظام الدولي. وهي المقولات الرئيسية لنظرية توازن القوى<sup>(٢)</sup>. وأضاف تلميذه ستيفن والت عامل "التهديد Threat" كأحد أهم المؤثرات على سلوك الدول الخارجي والداخلي<sup>(٣)</sup>. وأضاف الواقعيون الكلاسيكيون الجدد عوامل مثل بنية النظام السياسي المحلي والأيدلوجيات السياسية وكيفية رؤية القادة السياسيين لطبيعة النظام الدولي وصور توزيع القدرات فيه<sup>(٤)</sup>. أخيراً وليس آخراً، وأضاف راندل شويلر عامل "المصلحة Interest" ومدى تضاربها أو تناغمها في التأثير على مسار وطريقة وكيفية تحرك الدول في النظام الدولي<sup>(٥)</sup>.

ستحاول هذه الدراسة تقديم تحليل نظري لكيفية تحرك وتوازن الدول الصغرى في النظام الدولي باتباع مقولات وأطروحات نظريات التوازن الدولي التي يقول بها علماء العلاقات الدولية الواقعيين باختلاف صورها (تحديداً نظريات توازن القوى لكينيث والتز، توازن التهديد لستيفن والت، ونظرية توازن المصالح لراندل شويلر). مجادلاً بأنه على الرغم من الأختلاط الظاهر بين مختلف نظريات التوازن الدولي التي تقول بها المدرسة الواقعية في دراسة العلاقات الدولية بصورها الثلاثة (توازن القوى، توازن التهديد وتوازن المصالح) بخصوص سلوك القوى الكبرى، إلا إننا نرى أنها جميعاً تتفق - ولأسباب مختلفة - على أن السلوك الامثل والأفضل المتاح أمام الدول الصغرى إن هي أرادت الحفاظ على أمنها وسيادتها ووجودها في النظام الدولي هو مسابرة ركب القوى الكبرى. ومرجع ذلك هو تعاضم حجم الهوة في القدرات والامكانيات بين الطرفين، والتي تمثل عائقاً وحائلاً عظيماً أمام هذه الدول تمنعها من الوقوف في وجه هذه القوى أو تحديها<sup>(٦)</sup>.

### نظرية توازن القوى Balance of Power

كمفهوم في العلاقات الدولية يتواجد توازن القوى عندما يكون هناك حالة من التكافؤ أو الاستقرار بين قوى دولية متنافسة. حيث يبدأ ظهور نظام توازن القوى عند حدوث خلل في صور توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي. بغرض منع أي دولة من أن تصبح قوية بما فيه الكفاية بما يمكنها من فرض إرادتها على البقية<sup>(٧)</sup>. وفي حالة بزوغ نظام توازن القوى فإن الدول في سعيها نحو ضمان وحماية وجودها واستقلالها الوطني في وقت الصراع (الحرب) قد تخير - طواعية أو كرهاً - بين انتهاج سلوك التوازن أو التبعية. ففي



ظل وجود نظام دولي فوضوي، يغيب فيه وجود سلطة مركزية دولية تقوم بالتوجيه والرقابة على سلوكيات وتحركات الدول، فإن لكل دولة على حدة، باعتبارها أعلى صور السلطات في النظام الدولي، أن تجعل من حفظ وتحسين موقعها وتفوق أوضاع القوة لديها نسبيًا مقارنة بالآخرين هدف أساسي في سياستها الخارجية<sup>(٨)</sup>.

مفهوم "توازن القوى" يعتبر من المفاهيم المركزية في النظرية الواقعية والواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وتاريخيًا، عرف توازن القوى كفكرة منذ العصر الإغريقي، وهو ما يتضح في كتابات المؤرخ العسكري الأثيني ثيوديتوس وكتابه "الحروب البيلونزية". وكتطبيق سياسي عملي ظهر توازن القوى أول ما ظهر في نظام الدول - المدينة الإيطالية في القرن الخامس عشر. وكان الدوق فرانثيسكو سفورزا حاكم ميلانو أول من طبق هذه السياسة بشكل فعال، في سبيله لمواجهة باقي الإمارات الإيطالية المتنافسة معه. وهناك دراسات تقول بعالمية تطبيق استراتيجية توازن القوى ربما حتى من قبل بزوغ النظام السياسي الدولي بعد اتفاقية سلام ويستفاليا ١٦٤٨<sup>(٩)</sup>.

في النظام الدولي الواقعي تكون الدول القومية (وحدة التحليل الوحيدة) متماثلة من ناحية الاحتياجات والوظائف، ومختلفة في قدراتها ووسائلها لتحقيق هذه الاحتياجات وإنجازها. ويتحدد موقع الدولة في النظام الدولي حسب ما تحوزه من قدرات وإمكانات، التي تعتبر أهم المؤثرات على بنية النظام الدولي. ونظرًا للأختلاف والتباين في توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي، حسب ما تحوزه كل دولة من مصادر وأدوات القوة، فإن احتمالات اتجاه الدول للتعاون والأعتماد على الدول الأخرى تقل بسبب مخاوف بعض الدول من تحقيق الآخرين لمكاسب نسبية أكثر على حسابها، نتيجة التفاوت والاختلال في صور توزيع القدرات في بنية النظام.

إن رغبات الدول وسعيها نحو تعظيم قدراتها النسبية والمحدودة على حساب الدول الأخرى تُعيق بعضها البعض، بما يؤدي لبزوغ نظام "توازن القوى". وهو ما يسبب ويؤدي أيضًا فيما بعد - حسب التوازن والمفاضلة بين القدرات الهجومية والدفاعية للدول المتنافسة - لبزوغ ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالمأزق الأمني. الذي يعرفه روبرت جيرفس على إنه "موقف معين بين دولتين أو أكثر يكونان على أتم استعداد للصراع وحتى للحرب من أجل تأمين احتياجاتهم الأمنية، ولو على حساب الدول الأخرى". والمقصود بالمأزق الأمني في مجال دراسات الأمن الدولي من المنظور الواقعي هو "كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وإمكانات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذات بيئة تنافسية دون المبالاة بأمن واستقرار الآخرين". وعليه، وطبقًا لجريفت، فإن هذا الموقف يوجد عندما تتعدد الوسائل التي تستخدمها الدول من أجل مساعدتها على تأمين



وأمنها وتهديد أمن الآخرين. وهو ما أطلق عليه "النموذج التسلسلي Spiral Model" الذي يصف كيف أن التفاعلات بين الدول التي تسعى لأمنها فقط يمكن أن تثير المنافسة والتأثير على مجمل العلاقات السياسية بين الدول<sup>(١٠)</sup>.

وفق هذا التعريف فإن الدول في سبيلها لتحقيق أمنها وأستقرارها الوطني فإنها في ظل البيئة الفوضوية والتنافسية للنظام الدولي تجد نفسها في خضم صراعات ومنافسات مع بعض الوحدات الدولية الأخرى، التي تحاول هي الأخرى تحقيق أمنها القومي ولو على حساب الدول الأخرى. ففي دراسته الرائدة عن "المازق الأمني" فصل جون هيرن المقصود بهذا الموقف قائلاً بأن المازق الأمني هو "أنعكاساً لحالة عدم الثقة والشك المتبادل Mutual Suspicion" التي تسود بين الدول. فنتيجة لبعض الإجراءات والأفعال التي تقوم باتخاذها إحدى الدول في سبيلها لزيادة قوتها مقارنة بالآخرين، فإن الدول الأخرى تشعر بالتهديد التي تمثله هذه الأفعال على أمنها القومي، وهو ما يجبرها على اتخاذ إجراءات احترازية مضادة لمواجهة هذه التهديدات، ومن هنا يبرز موقف المازق الأمني. الذي يحذر بالدول إما أتباع سياسات هجومية تمثل تهديداً أو إكراهاً على الآخرين لصالح أمنها القومي، وأما سياسات دفاعية كاستجابة على بعض السياسات العدوانية من بعض الدول الأخرى (ردعية). وتتوقف حدة المازق الأمني هنا على التوازن بين أنتهاج إحدى الإستراتيجيتين، إما الدفاع أو الهجوم<sup>(١١)</sup>.

لكن، وهنا يتوجب السؤال، ما هو موقع الدول الصغيرة من هذه النظرية؟ وهل يجوز تطبيق مقولات وأطروحات هذه النظرية على دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر أو غيرها، كما تطبق هذه النظرية على قوى عظمى مثل الولايات المتحدة أو قوى دولية مثل الصين أو فرنسا؟ يجادل البعض، وعلى رأسهم والترز، بأن نظرية توازن القوى تصلح للتطبيق على جميع دول النظام الدولي، الكبرى والصغرى، القوية منها والضعيفة. معللاً أجابته بالإيجاب بأن هذه النظرية ما هي إلا "خيار سياسي يختاره صناع القرار ورجال الدولة في أية دولة للحيلولة دون الوقوع تحت هيمنة أحد الأطراف الدولية أو الإقليمية الساعية للهيمنة وكطريقة للحفاظ على أمن وأستقرار ووجود دولتهم<sup>(١٢)</sup>". ويوضح والترز بأن الفرق في أنتهاج إستراتيجية توازن القوى يكون في (الكيفية) التي تطبق بها القوى حسب مقدار ما تحوزه من مصادر القوة والقدرات العسكرية والاقتصادية مقارنة بما يحوزه أعدائها أو جيرانها. بمعنى أن الدول الكبرى قد تنتهج إستراتيجيات من نوعية التحالف، التكتل الانحياز والاستقلال وغيرها من سياسات القوى التي تسمح لها الفجوة بين قدراتها وموارها الاقتصادية الكبيرة، مقارنة بما يملكه أعدائها أو منافسيها من أنتهاج سياسات من هذه النوعية. بينما الدول الصغرى والضعيفة، وبسبب افتقارها لأمتلاك

مصادر ومقومات القوة من جانب، وبسبب صغر حجم قوتها الاقتصادية والعسكرية وتأثيرها السياسي من جانب آخر، فإنها محكومة بإتباع وأنتهاج سياسات من نوعية مساندة الركب، الحياد، المهادنة والتبعية وغيرها من إستراتيجيات توازن القوى المفروضة عليها<sup>(١٣)</sup>. كذلك يرى البعض أن الدول الصغرى لا مكان لها في نظرية توازن القوى، وبالتالي فإنها لا تفيدنا (أي النظرية) في محاولة فهم وتفسير كيف تتحرك وتتصرف الدول. حيث يجادل هؤلاء بأن الدول الصغرى في سياسات القوى الكبرى (اللعبة الكبرى) مجرد "بيادق" في أيدي هذه القوى، بلا أستيقلالية أو حرية حركة، وإن كانت أحيانا تحدث تغييرات كبيرة في النظام الدولي<sup>(١٤)</sup>. وبالتالي فإنها، وباستعارة إحدى مقولات علم الكلام، مسيرة وليست مخيرة. وعليه، فإن هذه النظرية لا يمكن الاعتداد بها إن أردنا محاولة تقديم تفسير علمي لكيفية تحرك الدول في النظام الدولي. بل إن مقولات النظرية ذاتها إن حاولنا تطبيقها على الدول الصغرى سوف تكشف لنا عن نقاط ضعف بنائية في النظرية ذاتها، بل وفي النظرية الواقعية الجديدة ذاتها. على سبيل المثال لا الحصر، فإذا كان النظام الدولي كما يجادل والتز هو نظام ذاتي المساعدة فهل معنى ذلك أن هناك تضارب بين انتزاع استيقلالية الدولة (بتبعيةها أو بمسايرتها لركب القوى الكبرى) وبين القول بأن الدول لا تعتمد إلا على نفسها لتوفير الحماية وحماية وجودها؟ وهل القول بأن الدولة فاعل عقلائي يتناقض مع الشروط والمقيدات والضغوط التي تفرضها بنية النظام الدولي وبيئته على الدول الصغرى، بصورة ترغمها (وفقاً لحسابات عقلائية) على انتهاج بعض السياسات والاستراتيجيات (الغير عقلائية) وهي تحسبها حماية لوجودها ولسيادتها. فالعاهل الأردني الراحل الملك الحسين على سبيل المثال انتهاج سياسة التحالف مع صدام حسين وهو مرغم وكاره لها بسبب العديد من المقيدات والضغوط التي أمثلتها عليه البيئة الإقليمية والدولية وبنية النظام المحلي لدولته، معتقداً بأن في ذلك حماية لسيادة ووجود مملكته، وهو ما ثبت خطئه فيما بعد.

الخلاصة، يمكننا القول بأن مقولات وأطروحات نظرية توازن القوى قد تخبرنا الكثير والكثير عن سلوك القوى العظمى وقت السلم والحرب بصورة شاملة إلى حد كبير، ولكن عندما نحاول تطبيق هذه النظرية على الدول الصغرى فإنها تفقد الكثير من تماسكها وقدراتها التحليلية فيما يتعلق بتقديم تفسير لسلوك الدول الصغرى. ولعل مرجع ذلك بالأساس يعود إلى منبعها المعرفي والتاريخي الأوروبي، الذي تعامل بصورة رئيسية مع قوى كبرى في حالة مستديمة من الصراع والحرب، في بيئات وسياقات اجتماعية وسياسية وإستراتيجية وجغرافية وثقافية وسجل تاريخي مختلف تماماً عما هو موجود في أغلب العالم الثالث الذي يضم أغلب الدول الصغرى، والأهم إنها بالأساس نظرية للقوى الدولية<sup>(١٥)</sup>.

### نظرية توازن التهديد Balance of Threat

في محاولته لتقديم تفسير واقعي (آخر) عن كيفية تحرك الوحدات الدولية (الدول) واستجابتها لصراعات القوى في البيئات المحيطة بها قام ستيفن والت بوضع نظريته المعروفة بإسم "توازن التهديد Balance of Threat" والذي جادل فيها بأن "الدول في سعيها للحفاظ على بقاءها وضمان أمنها القومي، باعتبارهما الهدف الأسمى للدول في النظام الدولي الفوضوي، تميل للتوازن وليس للتبعية أو أثار السلامة" كما يذهب أستاذة والتز. ويرى والت كذلك أن الدافع وراء ذلك هو شعور الدول بالتهديد الخارجي. هذا التهديد يظهر بوجود عدة مؤشرات، يذكر منها والت حجم القوة الإجمالي للدولة مقارنة بجيرانها، القرب الجغرافي من مصادر الخطر أو التهديد، القدرات الهجومية العدوانية لجيرانها، وسوء نواياهم<sup>(١٦)</sup>. والدول تحت شعورها بالتهديد الموجه لوجودها وأمنها القومي ومصالحها الوطنية تلجأ لانتهاج كافة الاستراتيجيات المتاحة، سواء كانت مشروعة أم لا، لموازنة ومواجهة مصادر وصور هذا التهديد. إما بمحاولة إقامة نظم تحالفات مع أطراف خارجية، أو بتدشين كتل دولي لمواجهة هذه التهديدات، أو بمحاولة توحيد الجبهة الداخلية لأي مواجهة مع أي طرف خارجي<sup>(١٧)</sup>.

هذه النظرية في رأينا تقدم صورة شاملة عن النزاعات الدولية وتداعياتها، على الرغم من الانتقادات النظرية الحادة التي وجهت إليها من جانب بعض الباحثين<sup>(١٨)</sup>. وتساعد على فهم الدوافع والمحددات وراء أفعال ورود أفعال الأطراف الدولية المتورطة والمحيطة بأي صراع. بعيداً عن أي انتماءات وطنية أو دينية أو سياسية خير من أية نظريات العلاقات الدولية الأخرى، حتى تلك المهيمنة على الحقل الأكاديمي العالمي.

الفارق بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد هو أن الأولى تذهب للقول بأن: "الدول تتوازن ضد القوة التي قد تحوزها بعض الأطراف الأخرى، بما يهدد أمنها ووجودها ويعيق تحركها وسعيها نحو تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها القومية، بما يسببه الخلل والتفاوت في صور توزيع القدرات والإمكانات بينها وبين باقي الوحدات الدولية. وبأن ما يهم هنا هو حجم ما تحوزه الدولة مقارنة بجيرانها الآخرين، ونوعية السياسات التي ينتهجها هؤلاء الجيران، هل هي سياسات وسلوكيات هجومية أم دفاعية؟". وطبقاً لهذه النظرية فإن الدول غالباً ما تميل لآثار السلامة (كما يجادل والتز) أمام القوى الصاعدة والقوية أكثر من ميلها للتوازن ضدها. أما نظرية توازن التهديد فتذهب للقول بأن: الدول تتوازن ضد التهديدات وليس ضد القوة، لأنه قد يكون هناك قوى دولية غير مؤذية أو تمثل مصدراً لتهديد جيرانها، على العكس من الدول العدوانية، التي تكون لديها النوايا لأذياء جيرانها. وهو ما يقود في الغالب الدول لأن تسعى للتوازن ضدها أكثر من التبعية لها (كما يجادل والت). فالدول القوية تتوازن مع مصادر وصور التهديد، والدول

الضعيفة تتبع أمام مصادر وصور التهديد. حيث تحتل مسائل نوايا وطموحات الدول جانباً مهماً جنباً إلى جنب مع اعتبارات القوة الكلية والهجومية والقرب الجغرافي<sup>(١٩)</sup>. التساؤل حول كيف يمكن أن تساهم هذه النظرية في مساعدتنا على فهم الكيفية التي تتحرك وتتصرف بها الدول في النظام الدولي مردود عليه بالقول بأن الدول التي تواجه تهديداً أو عدواناً من ناحية أحد جيرانها أو أعدائها الإقليميين، فإن مثل هذا التهديد يكون بمثابة المحفز الأول والمشكل الرئيسي لسلوكها وتحركها تجاه الآخرين في مواجهة هذه التهديدات والمخاطر التي تواجهها. ولأن الدول تحيا في عالم تسوده التنافسية ويحكمه الصراع من أجل القوة والموارد والتوسع، فإن التهديد يظل سمة حتمية تواجهها كل الوحدات الدولية الموجودة في النظام الدولي. وبالتالي فإنها في سعيها الأبدى للحفاظ على أمنها ووجودها وسيادتها ستحاول مواجهة هذه التهديدات والتغلب عليها وقهرها. وهو ما سيساعد العلماء والباحثين في سبر أغوار السلوك الذي تنتهجه هذه الدول في سبيلها للتغلب على هذه التهديدات، وبالتالي معرفة كيف تتحرك الدول. وذلك عن طريق عن رصد المحفزات التي تقودها، ألا وهي التصدي للتهديد والخوف منه.

وعند تطبيق مقولات هذه النظرية على الدول الصغرى فإننا سنجد فيها خير عون في تقديم تفسير عقلاني ومقبول عن سلوكياتها وكيفية تحركها السياسي والدبلوماسي على النطاق الدولي. ولأن جميع الدول (القوى الكبرى والدول الصغرى) تواجه شكلاً من أشكال التهديد، المختلف في درجته وفي نوعيته، فإنها جميعاً تنتهج سلوكاً واحداً مختلف الدرجات في سبيلها لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات. والمعيار في تحديد الاختلاف في هذه الاستجابات هو مدى التباين في امتلاك القدرات وامكانيات ومصادر القوة بين الدول، تماماً كما هو الحال في توازن القوى. ومن ناحية أخرى، مدى جدية وخطورة التهديدات التي تواجهها الدولة.

### نظرية توازن المصالح Balance of Interests

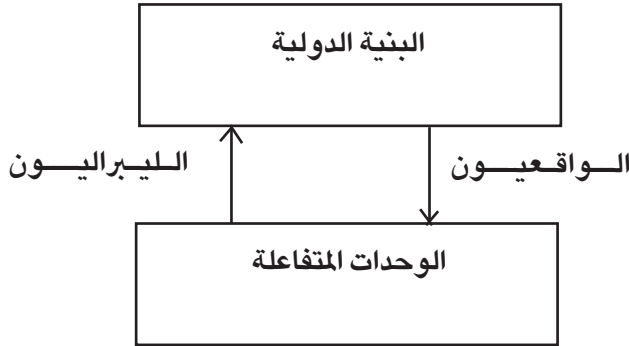
المقولة الرئيسية لهذه النظرية تقول بأن "الدول في ظل سعيها نحو تحقيق الأمن والمحافظة على بقائها فإنها تولي اهتماماً كبيراً بموضوع الفرص المتاحة أمامها لتعظيم حجم مكاسبها ومنافعها". حيث جادل راندل شويلر (واضع هذه النظرية) بأن الوحدات الدولية في النظام الدولي (الدول القومية) نوعان، دولاً قانعة بالوضع القائم Status-que States وأخرى طموحة Revisionist States، أما أن تكون عدوانية أو غير عدوانية. حيث تميل الدول الطموحة العدوانية Revisionist-Aggressive States للتوازن وانتهاج مثل هذه النوعية من السلوكيات، وتميل الدول القانعة، غير العدوانية للاستكانة والمسايرة للقوى الكبرى العدوانية. وعليه يرى شويلر أن السلوك الشائع الذي تنتهجه الدول في تحركاتها

الدولية هو المسايرة، وليس التوازن كما يجادل والتز (التوازن ضد القوي) وستيفن والت (التوازن ضد التهديد)<sup>(٢٠)</sup>.

أطلق البعض على هذه النظرية أسم "توازن المصالح Balance of Interest" حيث يجادل شويلر بأن الدول الصغيرة والضعيفة في بعض أو أغلب الأحيان تميل للتحالف (مع الأطراف الدولية الأكبر والأقوى، عندما يكون ذلك في مصلحتها أو لفائدتها أو سيعود عليها ذلك بالنفع. وهو ما يعني أن سلوك الدول الشائع في النظام الدولي هو "مسايرة الركب" الذي يعني عند شويلر: "أي محاولة للوقوف بجانب الأقوياء"<sup>(٢١)</sup>. وهي بذلك تختلف عن تعريف والتز ووالث لها. حيث يذكر كلا منهما ويعرف مسايرة الركب على إنها سلوك مضاد للتحالف، الذي يعني الانحياز لجانب الطرف الأقوى<sup>(٢٢)</sup>.

يُرجع شويلر تأكيده على أن الدول تتحرك بالأساس بنمط مسايرة الركب إلى التكلفة المرتفعة والمخاطر الجسيمة التي قد تتكبدها الدول إن هي حاولت أنتهاج سلوك التوازن ضد القوى الكبرى<sup>(٢٣)</sup>. وهو ما يمنعها، في سبيلها للحفاظ على بقائها ووجودها وحماية قيمها، لانتهاج سلوكيات غير مكلفة وغير خطيرة مثل مسايرة الركب. ويدل على ذلك بالرجوع إلى السجل التاريخي الأوروبي الممتد منذ القرن السابع عشر ليؤكد أطروحته. حيث يؤكد شويلر أن الدول فضلت مسايرة ركب الدول الكبرى بدلاً من التحالف ضدها. فقد سايرت بريطانيا والأمبراطورية النمساوية - المجرية فرنسا تحت حكم لويس الخامس عشر، الذي كان مهيمناً على القارة الأوروبية (١٦٦٧-١٦٧٩)، وكذلك مسايرة إيطاليا لمانيا في الحرب العالمية الثانية، ومسايرة القوى الأوروبية للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(٢٤)</sup>. على العكس مما يجادل به والتز ووالث، اللذان ركزا على أن أكثر العوامل تأثيراً على سلوك الوحدات (الدول) في النظام الدولي هي بنية النظام الدولي، أي حجم ومدى التفاوت في القدرات والامكانيات التي تحوزها الدول من جانب، وحجم التهديدات التي تواجهها الدول. من جانب آخر، يرى شويلر أن أكثر العوامل تأثيراً على تحديد وصياغة سلوك الدول ومسار تحركها في النظام الدولي هي سلوك الوحدات الدولية البينية، وكيفية إدارتها للفجوة الموجودة بين حجم الامكانيات والقدرات بينها وبين الآخرين (تماماً كما يذهب الليبراليون الجدد). وعليه، يرى شويلر أن التغيير في القدرات والإمكانيات الكلية بين الدول له تأثير كبير ليس فقط على الفاعل الدولي ذاته، وإنما بالقدر ذاته على باقي الفاعلين المجاورين له<sup>(٢٥)</sup>. (أنظر الشكل رقم ١)

## شكل رقم ١ العوامل المؤثرة في كيفية تحرك الدول



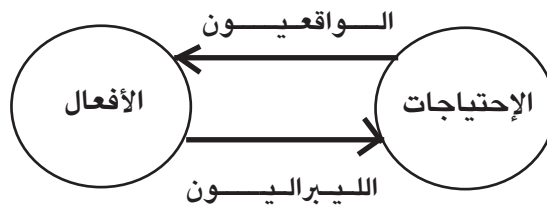
المصدر: بتصريف عن: Kenneth Waltz: "Evaluating Theories". American Political Science Review, Vol. 91, No. 4 (December 1997), p. 914

الدول عند شويلر دولاً لا تسعى لتوسيع نطاق أمنها Security-Seeking-State وإنما هي دولاً تسعى لتوسيع نطاق قوتها (كما يذهب مورجانثو وأورجانسكي). وبالتالي فإنها (وفقاً لرؤية شويلر) تهتم فقط بحجم مكاسبها ومنافعها، بغض النظر عن مدى الأمن والاستقرار الذي قد تنعم به أو تفتقر لوجوده<sup>(٢٦)</sup>. ويعلل شويلر على ذلك بقوله أن الواقعيين الجدد (والتز وأتباعه) بتركيزهم المطلق على تأثير البنية الدولية وعلى أهداف مثل الأمن والبقاء فقد جعلوا من الصراع والمنافسة مجرد أداة لحماية الذات. بمعنى أن الدول في ظل تواجدها في نظام فوضوي فإن هاجس الهيمنة والسيطرة عليها أو تدميرها هو ما يدفعها للتحرك بصورة تميل للتوازن أكثر من أي شيء آخر. وهو ما يرى فيه شويلر نمط جزئي وليس عام. ويجادل بأن ذلك يصيب الواقعية الجديدة بقصر نظر، فليست كل الدول طموحة، أي تسعى لتغيير أوضاع القوى القائمة، كما تركز أدبيات توازن القوى وتوازن التهديد. ولكن هناك دولاً غير قانعة بالأوضاع القائمة وتسعى لتحقيق أهداف أخرى مثل القوة، المنفعة، المصلحة، الهدوء والسكينة. وهي الأهداف التي يراها والتز ثانوية. إلا أن شويلر يجادل بأن ذلك غير صحيح. فبعيداً عن أوقات الحرب والصراع، وفي ظل غياب وجود معضلة أمنية تواجهها الدول، فإن هذه الأهداف تصبح هي الأهداف الرئيسية للدول، وليس الأمن أو ضمان البقاء. وبالتالي فإنها تسعى للتعاون والتقارب وتعظيم حجم المكاسب المتبادلة، مادام وجودها غير مهدد<sup>(٢٧)</sup>. فالقوى الكبرى تقدر مساعدات الدول الصغرى لها، بعدم اعتراض طريقها ونزع الشرعية عن أفعالها، والدول

الصغيرة بالطبع تتجنب بمسايرتها لركب القوى الكبرى مغبات تدميرها. ختاماً يمكن القول أن الأطروحات السالفة تؤكد لنا أن سلوك الدول القومية وتحركها واستجابتها للوقائع والأحداث الدولية يتوقف بصورة رئيسية على مواردها ومصادر قوتها المادية من جانب، ونوع التوازن الدولي وتوازن القوى القائم في النظام من جانب آخر. كما تشدد أطروحات والتز ومقولات المدرسة الواقعية الجديدة. والخلاصة، فإننا يمكن القول بأن جوهر تفسير سلوك الدول وتحركها في النظام الدولي وفقاً للمدرسة الواقعية هو القول بأن " ما تفعله الدول هو أنعكاساً لما تريده ". بينما تشدد المدرسة الليبرالية على أن " ماذا تريده الدول هو أنعكاساً لما تفعله ". وشتان بين المقولتين، حتى وإن كان الظاهر إنهما مترادفتان. فالقول بأن الاحتياجات هي التي تحرك الدول يعني أن تحركات الدول في النظام الدولي لتلبية احتياجاتها تكون محسوبة ودقيقة، وبالتالي فإن الدول لن تنتهج أي سلوك لا يتوافق أو يعكس احتياجاتها (إلا في حالات شاذة). بينما يعني قول الليبراليون أن الأفعال ما هي إلا أنعكاساً لاحتياجات الدول أن الدول تبرر انتهاجها واتباعها لسلوكيات بعينها تحت مسمى إنها تبحث عن تلبية لاحتياجاتها الأساسية. وهو ما يعني اعطاء تبريرات متنوعة لكافة السلوكيات التي تنتهجها الدول تجاه بعضها البعض. وهو ما يعكس رؤية استغلالية وتبريرية لسلوك الدول الكبرى تجاه الآخرين وتحقيقاً لمصالحها الوطنية الخارجية (أنظر الشكل رقم ٢).

### شكل رقم ٢

#### محركات تحرك الدول



المصدر: المؤلف

### ثانياً: علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الدولية بعد الإنسحاب الأمريكي

كما أسماها ستيفن والت من قبل بالقوة الجامعة، عاد واحد من كبار الواقعيين الجدد في الولايات المتحدة البروفيسور جون ميرشايمر في مقالة نشرت في عدد (مارس ٢٠١٤) من مجلة The National Interest ليصف الولايات المتحدة بالقوة المعتوهة Unhinged Power حيث يهاجم ميرشايمر في هذه المقالة التوسع المفرط من جانب الولايات المتحدة في التدخل



في شؤون العالم، وهو ما يزيد من تفاقم المشاكل وليس حلها، والتصرف بشكل يوحى بأن العالم كله بات يمثل " مصلحة وطنية أمريكية " وذلك تحت ذرائع واهية نشرها من وجهة نظر ميرشايمر من أسماهم بالليبراليين المؤسستيين والمحافظون الجدد<sup>(٢٨)</sup>.

ويعطي ميرشايمر مثلاً على ذلك بالدور الأمريكي المبالغ فيه بخصوص دول الربيع العربي، وتحديدًا دولاً مثل مصر وسوريا وليبيا. حيث ينتقد الدعاوي التي يروجها الليبراليين والمحافظين داخل واشنطن بأن التدخل الأمريكي في هذه المناطق حيوي وضروري لعدة أسباب، منها:

- ما يحدث في أماكن مثل سوريا ومصر ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة، سواء لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة أو لمواجهة أعدائها هناك.
- هناك قضية أخلاقية للتدخل، على الأقل في حالة سوريا. وهي الدفاع عن الشعب السوري من النظام الذي يشن حرباً ضد المواطنين العزل.
- أن الولايات المتحدة يمكنها معالجة وإدارة مشاكل في هذه البلدان بنجاح وسهولة. يرفض ميرشايمر كل هذه الدعاوي، ويرى أنها السبب الرئيسي في الفشل الذي أصاب السياسة الخارجية الأمريكية حول العالم، وليس فقط في الشرق الأوسط، بل ويؤكد ميرشايمر في اعتراف واضح وخطير بقوله " أن السياسة الخارجية الأمريكية هي السبب الرئيسي لمشكلة الإرهاب التي نعاني منها<sup>(٢٩)</sup> ". حيث يقلل ميرشايمر من قيمة أهمية دولاً مثل مصر وسوريا وغيرها، كونها لا تمثل مصلحة جوهرية للسياسة الأمريكية، وحتى أعدائها في منطقة الشرق الأوسط (إيران) فإن ميرشايمر يقول بأن شعورها، أي إيران، بالتهديد من جانب أمريكا وجيرانها سيزيد من عزمها على امتلاك أسلحة الدمار الشامل. أما بخصوص الدعاوي بالعبء والألتزام الأخلاقي الأمريكي بالتدخل في سوريا، فإنه، وبببرة بواقعية جافة، يقرر بأن الشرط الوحيد لتأكيد المصداقية وأخلاقية السياسة الأمريكية في سوريا وأمام المجتمع الدولي هو منع وقوع إبادة جماعية في سوريا، وهو ما لم يحدث حتي الان من وجهة نظره. أما بخصوص الأدعاء الثالث والقائل بإمكانية حل هذه المشاكل بسهولة، فإن ميرشايمر يكتفي فقط بالإشارة لحالات الفشل الأمريكي الجلي في كلا من العراق وأفغانستان، ناهيك عن تجارب الحرب الباردة. حيث تؤكد الخبرة التاريخية أن صراعات العالم الثالث معقدة وعصية على الحل، خصوصاً باستخدام القوة العسكرية والتدخل الخارجي<sup>(٣٠)</sup>.

يدعو ميرشايمر صناع القرار الأمريكي لتجاهل مبالغيات و " خرافات " بعض الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية التي تروج منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الي أن أمريكا تعيش في أخطر اللحظات التاريخية، كما صرح رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة مارتن ديمبسي. حيث يؤكد ميرشايمر (مثل واقعيين كبار كستيفن

والت، ستيفن بروكس ووليام وولفورث وغيرهم) بأن أمريكا اليوم تحيا في أمان أكثر من أي وقت مضى، فلا يوجد تهديد جوهري أو حتى جاد لمصالحها القومية، ولا توجد قوة على الأرض قادرة على هزيمتها، هذا إلى جانب "نعمة العزلة" الجغرافية التي منحتها مناعة ضد الهجوم من جانب القوى الدولية الأخرى (٣١).

من وجهة نظر ميرشايمر التهديد الوحيد الخارجي الذي يواجه مستقبل القوة الأمريكية والتوازن الدولي القائم حالياً يتمثل في الصعود المتزايد للصين في منطقة شرق آسيا وما ورائها. حيث يرى أن القرن الحادي والعشرين سيشهد صراع قوي بين الصين وأمريكا حول الاستحواذ على مناطق النفوذ والتمدد والتمتع بوضعية "المهيمن الإقليمي" في مناطق مثل الباسيفك وشرق آسيا، وهو السباق الذي قد ينتهي بصراع مسلح كنتيجة حتمية لما يعرف بـ "مصيصة ثيودتوس" أو المعضلة الأمنية التقليدية بين القوى الصاعدة وتلك المهيمنة (٣٢). وهو ما يتطلب من وجهة نظره أن تكون الولايات المتحدة أكثر انضباطاً في قراراتها الاستراتيجية تجاه الصين في حال صعود نجمها في المستقبل (٣٣). التهديد الجدي الآخر للقوة الأمريكية عند ميرشايمر (وغيره من الواقعيين) يتمثل في ممارسة الكذب المنهج واستمرار سياسات التضليل والخداع التي تمارسها الإدارات على الشعب الأمريكي، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا مثل السياسة الخارجية، مكافحة الإرهاب، الحرب، والحقوق المدنية والتعدي المستمر على جوهر النظام الأمريكي والمتمثل في الحريات والشفافية والرقابة على السلطات (٣٤). ويرى ميرشايمر أن هذا النوع من المخاطر يوازي أو يفوق في خطره تعرض الولايات المتحدة للاعتداء الخارجي. فالعدو هذه المرة قد يكون من الداخل، على حد قول جول فيدال.

### توازن القوى الدولي في منطقة الخليج

على العكس مما يعتقد الكثيرون، بسبب التراجع الأمريكي في إدارة بعض الازمات والصراعات الدولية مؤخراً (مثل الأزمة في أوكرانيا والصراع في سوريا وغيرهما) فإن مكانة الولايات المتحدة ونفوذها الحقيقي لم يتضرر كثيراً حتى الان. فالمصالح الأمريكية العليا لم تتضرر، والأمن القومي الأمريكي (أو أمن حلفائها) غير مهدد بصورة خطيرة. وفقاً لستيفن والت، فإن الولايات المتحدة تعلم جيداً أين تقع مصالحها القومية الجوهرية، التي تستحق وحدها المخاطرة بالتورط في صراعات مع بقية القوى الدولية في أي منطقة من العالم، مثل حالات دول أوروبا الغربية ودولاً مثل بولندا في منطقة أوراسيا، السعودية في منطقة الشرق الأوسط، اليابان في الشرق الاقصى، ودول أمريكا الشمالية والجنوبية (وهذا مبدأ سائد منذ القرن التاسع عشر) وعليه، ومادامت أوكرانيا (أو غيرها) لا تمثل مصلحة عليا لأمريكا فإنها لا تستدعي الاهتمام بها بالدرجة التي قد توصل لحالة الصراع مع قوي نووية مثل روسيا من جانب، وتحميل الولايات المتحدة ودافعي

الضرائب الأمريكية فاتورة حرب غير ضرورية، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وبالتالي فإن التراجع الذي يراه البعض ما هو إلى استراتيجية وتكيد أمريكي يندرج تحت ما يمكن أن نسميه "التقييد الاستراتيجي Strategic Restraint" بتعبير كلاً ستيفن والت وجون ايكنبري<sup>(٣٥)</sup>.

### عامل الاستقرار

واقعيًا، فإن الدول تميل للتقارب والتعاون مع القوى الكبرى الداعمة للاستقرار وحماية الأمن الإقليمي، وتميل للتكتل ضد القوى الدولية الداعية لتغيير الأوضاع القائمة وتهديد أمنها واستقرارها<sup>(٣٦)</sup>. وستكون لدى مصر في المرحلة القادمة حساسية كبيرة تجاه أية محاولة لزعزعة الاستقرار ونشر الاضطراب في البيئة الإقليمية المحيطة بها، لما لذلك من تداعيات وعواقب وخيمة على مساعيها لإعادة بناء الدولة المصرية من جانب، وترميم مكانتها وحماية والدفاع عن مصالحها الخارجية من جانب آخر. وهو الأمر الذي قد يدمره عدم استقرار الشرق الأوسط في المستقبل. وعليه، فإن القوى الإقليمية التقليدية والصاعدة في المنطقة (مصر والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي) ستعمل على قدر مواردها وقدراتها المتوفرة لديها على الوقوف في وجه القوى الدولية التي ستسعى لعدم استقرار المنطقة أو جرها لأتون صراعات لا ناقة لها ولا جمل، وستعمل على إعادة تشكيل منظومة التحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية من أجل الدفاع عن مصالحها وقيمها ومبادئها، على قدر استطاعتها كدول صغرى أو كقوى إقليمية من المستوى الثاني على أفضل تقدير.

### عامل بنية النظام الدولي

إن نوعية القطبية الدولية Polarity التي ستبرز خلال النصف الثاني من هذا القرن سوف تؤثر، ليس فقط، على السلوك الخارجي لدول الخليج العربية، ولكن على كافة أفعال وسلوكيات الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين الآخرين. إذا ما تحول النظام الدولي إلى نظام ثنائي القطبية (الولايات المتحدة والصين) فمن المتوقع أن تعود أجواء الحرب الباردة من جديد. مثل هذه البنية الدولية ستعطي لهذه الدول حرية حركة كبيرة نسبياً على المستوى الإقليمي والدولي، بسبب المنطقة الرمادية بين القطبين، التي سيكون الفارق الشاسع في حجم القدرات والامكانيات مطمئناً لها، وسيكون جل تركيزها منصباً على التوازن ضد القطب الدولي الآخر، وإن ظل الاستقطاب الدولي على أشده لضم هذه البلاد إلى أحد القطبين احتمالاً غالباً. كلا حسب أهمية مركزه الجغرافي ومكانته القيادية في منطقة الشرق الأوسط، التي ستظل دوماً "نخراً استراتيجياً" للقوى العظمى الساعية للسيطرة على مناطق استخراج النفط، والتحكم في أهم طرق المواصلات في العالم، قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز. وعليه فإن بعضاً من الدول العربية مثل، مصر والسعودية وإمارات الخليج العربية وسوريا وغيرها، ستكون ساحة للحرب الباردة بين

الولايات المتحدة والصين، وربما أيضا روسيا والهند وأوروبا، بصورة ستجبرها على انتهاج سياسات خارجية وتوازنات دقيقة للغاية لتوضيح الحدود الفاصلة بين المصالح الوطنية والقومية، وتلك المرتبطة بالقوى الدولية. ومن جانب آخر الفصل بين سيادتها الوطنية وتحالفاتها وتعاونها مع أحد القطبين. النظام الدولي ثنائي القطبية (كما يخبرنا والتز) هو أكثر النظم الدولية استقراراً، وهو كذلك أكثر الهياكل الدولية تدعيماً لحركة واستقلال القوى الإقليمية الصغيرة (٣٧).

أما في حال بزوغ نظام دولي متعدد الأقطاب Multipolarity تسوده التنافسات والتحالفات والتحالفات المضادة نتيجة سيادة الشعور بعدم التيقن والشك والارتياح في نوايا وتحركات القوى الدولية، سيجعل النظام الدولي أكثر ميلاً للصراعات والحروب وعدم الاستقرار بين هذه القوى الدولية (٣٨). إن تحول النظام الدولي في منتصف القرن الواحد والعشرين ليكون متعدد القطبية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، الهند، البرازيل... وغيرها من القوى)، على المستوى العام، وعلى المستوى الفرعي / الإقليمي، هو وضع لم تحيا أغلب هذه البلدان في شكل مماثل له من قبل. وهو ما سيتطلب من دول الخليج العربية (وبقية الدول العربية عامة) اتباع سياسة خارجية حذرة للغاية، عقلانية إلى أبعد الحدود، وهادئة إلى حد السكون.

ونظراً لأن طبيعة البنية الدولية المتعددة القطبية تجعل من احتمالية الوقوع ضحية الحسابات الخاطئة والتصورات الخاطئة، نتيجة عدم الثقة وعدم التيقن من نوايا وأهداف الأطراف الدولية الأخرى لعدم توافر المعلومات الكافية والمؤكد عن سلوكياتها ونواياها الحقيقية، وانتقال وتغير تحالفاتها وانحيازاتها من طرف إلى آخر، كون التفاوت النسبي في توزيع القدرات بين القوى الدولية محدود للغاية (٣٩). وهو ما يعني أن انتقال طرف إقليمي محوري في منطقة مثل العالم العربي (مثل مصر أو السعودية) من تكتل أو تحالف إلى معسكر آخر سيسهم في الإخلال بتوازن القوى بين الأطراف، وبالتالي زيادة قوة كتلة عن أخرى، واحتمال تورطها في حروب مع التكتلات الأخرى من أجل إعادة توازن القوى.

### ثالثاً: القوى الدولية ومستقبل التوازن في منطقة الخليج ما بعد الانسحاب الأمريكي

كما سلف الذكر، فإنه وعلى الرغم من كل المشاكل والازمات التي أثارها الولايات المتحدة منذ دخولها المبكرة في شؤون الشرق الأوسط قبيل الحرب العالمية الثانية، إلا أنها وبفعل طول تجربتها التاريخية في التعامل مع المنطقة نجحت إلى حد كبير في إدارة الأمور لصالحها، وتحقيق الهيمنة الإقليمية على المنطقة حتى مع وجود منافس عتيق لها متمثلاً في الاتحاد السوفيتي السابق، لكن دخول قوى عظمى بازغة مثل الصين للمنطقة ومساعدتها

لملئ الفراغ السياسي والاستراتيجي الذي سيوجد على أثر تراجع الولايات المتحدة واتجاهها لتعميق انغماسها وتركيز قوتها على مناطق أخرى من العالم مثل الشرق الأقصى والأطلنطي سيترك المنطقة عرضة لتقلبات سياسية واستراتيجية خطيرة، كون الصين ليس لديها نفس الخبرة والحكمة الدولية التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة. وهو ما سيجعل من منطقة الشرق الأوسط حقل تجارب للصين، تماماً كما كانت بالنسبة للولايات المتحدة طوال الحرب الباردة.

بالنسبة للصين، فإن أتمادها على المنطقة العربية (وتحديداً على دول الخليج العربية) في توريد احتياجاتها المتزايدة من النفط (تستورد الصين حوالي ٥٠٪ من احتياجاتها النفطية من الخليج) سيجعلها متورطة لعنقها في إدارة شؤون المنطقة، سواء من أجل ضمان وصول البترول لأسواقه الدولية خصوصاً في آسيا، بيسر وبأسعار منخفضة، أو للحفاظ على مصالحها الاقتصادية المتزايدة هناك. وهو ما يعني عملها على تقوية علاقاتها مع الدول المصدرة للنفط وبناء شبكة من التحالفات مع القوى الإقليمية في المنطقة، وهي الدول التي لا توجد لديها علاقات عميقة معها، بعيداً عن العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري. وبالتالي سيحد من قدرتها على إدارة الصراعات والأزمات التي تعج بها المنطقة، بما قد يجعل الأمور غير مستقرة وسبباً في تعثر واعاقة نفوذها الدولي. وهو النمط الذي تمت ملاحظته في مناطق أخرى تتمتع فيها الصين بنفوذ ووجود قديم نسبياً، مثل أفريقيا وآسيا. حيث لوحظ أن جل اهتمام الصين ينحصر في تدعيم مصالحها الاقتصادية والنأي بنفسها عن التورط في محاولات حل أو إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية في هذه المناطق.

من ناحية أخرى، دخول الصين في حرب باردة مع قوى دولية أخرى تسعى لفرض هيمنتها وتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة بعد انسحاب الولايات المتحدة مثل الهند وروسيا، حيث تعمل الهند على توسيع نفوذها الاقتصادي في المناطق المجاورة لها مثل وسط وغرب آسيا وفي الخليج، وبحرياً في مناطق كالمحيط الهندي وبحر العرب والخليج، التي تمثل الشريان الرئيسي (وربما الوحيد) لضمان وصول الإمدادات النفطية للأسواق الصينية، وهو ما يعني وقوع الصين تحت رحمة الهند في المستقبل. وحتى الهند نفسها تسعى جاهدة لتعميق ارتباطها الاقتصادي بالخليج والشرق الأوسط، الذي يمثل سوقاً عظيماً للتوسع الاقتصادي الهندي، ومستقبلاً كبيراً للقوى العاملة الهندية ومصدراً حيوياً للدخل القومي الهندي المتمثل في تحويلات القوى العاملة الضخمة في دول الخليج العربية، وهو ما قد يساعدها ويجعل فرصها كبيرة في تحقيق نفوذ أكبر من الصين (وغيرها من القوى الدولية البازغة) لعمق الاتصال الثقافي والاقتصادي بينها وبين دول المنطقة، وبفضل جاليتها الضخمة المنتشرة في المنطقة، وبفضل قوتها الناعمة المتزايدة.

أما بالنسبة لروسيا، وتحت قيادة بوتين، فإنها تسعى جاهدة لتدعيم وتجديد نفوذها

التقليدي في المنطقة، مستغلة إرث سلفها الاتحاد السوفييتي وعلاقاته الممتدة مع قوى إقليمية كبرى في المنطقة مثل، مصر وإيران وإسرائيل. حيث لوحظ وجود مساعي حديثة من جانب روسيا لأحياء الامبراطورية الروسية، كما تجلي ذلك في افتعال أزمات مثل جورجيا (٢٠٠٨) وأوكرانيا (٢٠١٤) وأسلوب إدارتها لصراعات إقليمية في الشرق الأوسط وتحدي الهيمنة الأمريكية، كما في الازمة السورية، ومن قبلها أزمة البرنامج النووي الإيراني، وحتى في حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ (٤٠).

ولأن الشرق الأوسط كان دائما يحتل مكانة مركزية في الاستراتيجية السوفيتية، فيتوقع أن يستمر كذلك في الاستراتيجية الروسية. سواء بسبب النفط والغاز الطبيعي، اللذان تعتبر روسيا من أكبر مورديه العالميين. وهناك حاجة ماسة للتنسيق والتعاون مع الدول العربية المصدرة له، خصوصا المملكة العربية السعودية، وأيضا لأن روسيا تعتبر نفسها أكثر الأطراف الدوليين فهماً ومعرفة بظروف وحالة وتفاعلات المنطقة، وبالتالي أقدرهم على حلها وإدارتها بصورة أفضل من الجميع. وثالثاً، لأنها أكثر هذه الاطراف تعاوناً مع القوى الإقليمية في المنطقة، وبالتالي فإنها لن تسمح بإقصائها وطردها من المنطقة مرة أخرى، كما فعلت الولايات المتحدة والغرب معها اثناء الحرب الباردة.

إن استمرار هذا التنافس الدولي المستعر سوف يحدد بكل تأكيد مستقبل التوازن الدولي في هذه المنطقة من العالم، ولن يكون مستقبل المنطقة واعداً في رأينا، أو حتى مقبولاً كما كان طوال فترة الهيمنة الأمريكية على الأوضاع السياسية والاجتماعية المضطربة في المجتمعات العربية، بسبب تعثر الثورات وانتكاسة التحول الديمقراطي وزيادة وتيرة الأعمال الإرهابية وحالات الاستقطاب الإقليمية. وهو ما ينبئ بمستقبل مضطرب ومليء بالأزمات والصراعات، سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

### خاتمة: مستقبل توازن القوى في منطقة الخليج

نظراً لعلاقاتها القوية مع القوى العظمى الوحيدة في النظام الدولي، فإن التحدي الرئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ولبقية دول المنطقة) هو التكيف مع التغيير المحتمل في الهيكل الدولي نتيجة للتراجع المتسارع للقوة الأمريكية والصعود المتنامي للقوى العظمى الأخرى (الصين) التي تطمح لأن تكون القطب الآخر أو المهيمن الإقليمي في منطقة الخليج (٤١). التحدي الدولي الآخر الذي يواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو كيفية التعامل مع الشرق الأوسط بعد الولايات المتحدة (The Post American Middle East) في ضوء انسحابها المحتمل من المنطقة (٤٢). من ناحية أخرى، كيف ستبني هذه الدول شراكات مع القوى المهيمنة المحتملة، مع الأخذ بعين الاعتبار كون العلاقات الخليجية مع الصين (وروسيا أيضاً) ليست بقوة علاقاتها مع القوى الأمريكية. التحدي الرئيسي الثالث الذي يواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو التأثير المتزايد

لروسيا وتدخلها السياسي والعسكري الشديد في الشرق الأوسط<sup>(٤٣)</sup>. في هذا الصدد، فإن التوتر المتزايد والمنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران ودول حوض بحر قزوين الأخرى يمكن أن يزعزع استقرار سوق النفط والغاز العالمي بطريقة لا يمكن أن تضر فقط اقتصاديات دول المجلس والبلدان المصدرة الأخرى، ولكن بالنظام الاقتصادي العالمي ككل. هذه المنافسة يمكن أن تتصاعد إلى حافة الحرب عبر الإقليمية مع تزايد وتيرة الاضطرابات والسياسية والاجتماعية في المنطقة.

بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد أظهرت لها تجربة الانتفاضات العربية مغالطة وضعف نهج الاعتماد على القوى الخارجية لتوفير مظلة دفاعية فعالة وقت الاضطرابات والخطر. فعندما وصلت الانتفاضة لإحدى عواصم دول المجلس (المنامة) فإن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فقط كانتا من تصدي بالدفاع عن النظام الملكي ومطالبته بالبقاء في السلطة<sup>(٤٤)</sup>. منذ ذلك الحين، ناك العديد من المقترحات التي تدعو وتشجع دول مجلس التعاون الخليجي علي تطوير استراتيجيتها العسكرية الخاصة وتحمل مسؤولية الدفاع عن أنفسها<sup>(٤٥)</sup>. وهو بالفعل ما بدأ جلياً فيما بعد وصول الإخوان المسلمون للحكم في بلدان مثل مصر وتونس وفي اليمن، الذي تدخلت فيه دول مجلس التعاون عسكرياً ربما للمرة الأولى في تاريخها.

في ضوء كل هذه التطورات التي تجري في المنطقة، يبدو مستقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والشرق الأوسط عموماً تشائماً. فمع هزيمة الانتفاضات الشعبية العربية، وتزايد وانتشار الجماعات الإرهابية في المنطقة، والتجزئة العرقية والطائفية بين السنة والشيعية، الاستقطاب الإقليمي والحرب العربية - العربية من جانب، والتوتر بين المملكة العربية السعودية (وحلفائها داخل منظمة دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها) وإيران (ووكلائها)، وتراجع الدور العالمي الأمريكي، وتزايد التقارب الصيني الروسي، والانفصال المحتمل للاتحاد الأوروبي من جانب آخر، فإننا نجادل مستقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنطقة يمكن أن يأخذ أحد المسارات أو السيناريوهات التالية:

### حرب باردة جديدة

حيث ستستمر المنافسة والتوتر داخل المعسكر العربي (الأزمة القطرية - الخليجية) من جانب، وبين المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران وتركيا وسوريا ومصر وإسرائيل حول قضايا مثل مساندة ودعم الإرهاب، الأسلحة النووية والأزمة السورية وعملية السلام والعراق وما إلى ذلك، خلال السنوات القادمة كما كان الحال خلال العامين الأخيرين. حيث لم يتواجد أو يستطع طرف إقليمي واحد أمتلاك القدرة أو السلطة التي تخوله التمتع بسلطة إنهاء هذه النزاعات والخلافات سلمياً أو قسرياً<sup>(٤٦)</sup>.



لقد باتت دول مجلس التعاون مكشوفة ومعرضة للخطر بسبب التوقعات المتزايدة بقرب انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط وإعادة تمركزها في الشرق الأقصى، وهو ما سينتج عنه فراغ استراتيجي كبير سيدعو لتكالب القوى الكبرى والإقليمية الأخرى على المنطقة، بداية من الصين وروسيا والهند وغيرها، مما سيخلق وضعاً مشابهاً للحرب الباردة، لكن هذه المرة بدون الولايات المتحدة. هذا الوضع سوف يسبب قلقاً شديداً لهذه الدول، المرتبطة تاريخياً ومعتمداً تماماً على الولايات المتحدة في تأمينها والدفاع عنها ضد اطماع القوى الإقليمية والدولية العدوانية والتي تسعى للهيمنة عليها وعلى مواردها الطبيعية. جنباً إلى جنب مع تزايد حدة الازمات والصراعات والتهديدات التي تعج بها البيئة الدولية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات الثورات والحركات المتطرفة والانفصالية... الخ. فإن هذا الوضع الجديد سيجبر هذه الدول على إعادة التفكير في تشكيل تحالفات وتوازنات قوي جديدة تضمن لها الأمن والاستقرار، وتوفر لها الحماية من أطماع الآخرين. وهو الأمر الذي يفسر التقارب الخليجي - الأوروبي الأخير، الذي يعتبر محاولة من دول الخليج لموازنة النفوذ المتزايد إقليمياً لقوى دولية مثل الصين وروسيا. وهو ما يعني استمرار تورط دول مجلس التعاون في لعبة سياسات القوى واللعبة الكبرى، كونها ليست بالأساس على توافق وتفاهم شديد مع القوى الدولية الصاعدة. وهي لعبة محفوفة بالمخاطر، كون الحليف الجديد للخليج لا يمكن الاعتماد عليه بصورة أكيدة كما كان الحال عليه طوال العقود الستة الأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي ساهمت لحد كبير في استمرار حالة السلام والاستقرار الذي نعمت به هذه الدول بفضل مظلة الدفاع الأمريكية.

أما فيما يتعلق بسياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، فعلى دول مجلس التعاون تعلم درس الحرب الباردة، وتدرك مغبة الاعتماد الأحادي على قوى دولية واحدة، والإفلاق عن سياسات الأرتباط الثنائي مع هذه القوى دون غيرها. فعالم اليوم ليس عالم الحرب الباردة، والسياسة الدولية لم تعد حلبة مصارعة بقدر ما أصبحت مباراة كرة قدم. ففي ظل التعددية القطبية الدولية، والتداخل والتعقيد الكبير الذي باتت تتسم به جميع السياسات الدولية والمحلية، أصبح التعاون والعمل الجماعي والتواصل مع جميع الأطراف والفاعلون الموجودون في العالم هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعوبها. ولعل هذا الدرس هو ما أدركته ليس فقط دول مجلس التعاون، ولكن حتى القوى الدولية في النظام الدولي.

### نوازع الهيمنة الإقليمية

وفقاً لهذا السيناريو، ستصبح إحدى القوى الإقليمية الرئيسية (إيران والسعودية وتركيا) المهيمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. هذا المهيمن الإقليمي يمكنه التدخل

وتوظيف سلطته لحل (أو على الأقل تسوية) هذه الصراعات واستعادة الاستقرار والأمن الإقليمي. للوهلة الأولى تبدو السعودية هي المهيمن الإقليمي المحتمل، بما تمتلكه من قوة المالية والدينية والدبلوماسية، وبفضل شبكة التحالفات التي أقامتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى والقوى الإسلامية - السنية حول العالم (مصر وباكستان واندونيسيا) وغيرها من القوى الغربية. هذه المصادر من القوة (الصلبة والناعمة) قد تدعم مساعي المملكة وتعزز قدرتها على ممارسة السلطة وتوظيف قوتها خارج حدودها لإدارة وتسوية هذه الأزمات. إن حالة "السلام السعودي" الذي أقامته المملكة في منطقة الخليج منذ حرب الخليج الأولى يمكن أن يكون بمثابة القاطرة أو قوة الدفع نحو مرحلة "الهيمنة السعودية" على الشرق الأوسط في المستقبل<sup>(٤٧)</sup>.

هذا الاحتمال ليس وارد الوقوع لعدة أسباب موضوعية (صحيحة وغير صحيحة) أهمها أن المملكة تفتقد الكثير من مقومات وأدوات المهيمن الإقليمي التقليدية، منها عدم الخبرة الإقليمية والدولية الكافية التي تؤهلها للنوط بمهام القوي المهيمنة إقليمياً، الرفض الإقليمي المحتمل وبالتالي التكتل ضدها وأعاقتها عن تحقيق أهدافها ومساعدتها، وجود عدد كبير من المنافسين والأعداء الإقليميين (سواء فاعلون رسميون أو غير رسميون) مثل قطر وتركيا وإيران وإسرائيل وغيرهم، ثالثاً تفكك القوة الإقليمية وتشرذمها مع وجود عدد كبير من الفاعلون والجماعات الإرهابية العابرة للحدود وجماعات الهوية وغيرها من الفاعلون الرسميون وغير الرسميون، والتهديدات التي جلبوها وأغرقوا بها المنطقة بصورة أصبحت عصية على الحل بواسطة قوي إقليمية (أو دولية) بمفردها. وأخيراً وليس آخراً، انتقال القوة في المنطقة من قوي تقليدية مثل مصر والعراق وسوريا لصالح قوي إقليمية صاعدة تتمثل في مجموعة من الدول الصغيرة مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، التي تسعى بكل ما أوتيت من قوة هي الأخرى لفرض سيطرتها "الناعمة" على الإقليم وتحدي القوى التقليدية التي تسعى لإقصائها أو إبقائها تحت سيطرتها، كوكلاء أو تابعين لها.

### الفوضى

إذا لم يتغير الوضع الحالي في الشرق الأوسط (وفي بنية النظام الدولي بشكله الحالي بشكل عام)، وظلت القوى الدولية الكبرى والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي عاجزة عن حل أزمات ونزاعات الشرق الأوسط، فإن السيناريو الأسوأ في الشرق الأوسط يمكن أن يصبح حقيقة. حيث ستتنتشر الفوضى في أنحاء المنطقة (بما في ذلك منطقة الخليج) وستتزايد حدة ووتيرة تهديدات جماعات الإرهاب عبر الوطنية مثل داعش والقاعدة وغيرهما. وسوف يهدد تدفق اللاجئين، بسبب الأنظمة الإجرامية في مناطق مثل سوريا والعراق واليمن والسودان وغيرها، أمن واستقرار المنطقة (وما ورأها وتحديد دول حوض البحر المتوسط وبقية دول الاتحاد الأوروبي). فمع استمرار وتفاقم حالة الخلل وعجز الحكومات

العربية في التعامل مع المشاكل السياسية والاجتماعية والاستجابة للمطالب الشعبية (المشروعة) في التحول الديمقراطي والنزاهة وتحسين الظروف المعيشية واحترام أدمية وكرامة المواطنين ضد كافة صور التهيب الذي تمارسه أجهزة الدولة ضدهم، فإن احتمالية انهيار الاقتصاديات الوطنية سوف تتزايد، وستكون فرص أندلاع أو تجدد الحروب الأهلية عالية جداً. وهي التداعيات التي يمكن أن تنتهي في نهاية المطاف بتفتت الدول الوطنية العربية وتحللها لكيانات طائفية متحاربة.

### تناغم قوي إقليمي New Concert of Power

يعتبر هذا الخيار السيناريو المستقبلي الوحيد التفائلي/ المبشر. فكما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر، عندما عملت القوى الأوروبية الكبرى سوياً علي تجميع الحلفاء والأعداء سوياً لخلق توازن قوي ناجح للوقوف في وجه الأباطور الفرنسي نابليون بونابرت ووقف الحروب النابليونية داخل القارة الأوروبية والتي استمرت خلال الفترة من (١٨٠٣-١٨١٥). في حال الشرق الأوسط، فإذا قامت القوى الدولية الغربية المهتمة والمنغمسة في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) بالتعاون والتنسيق مع حلفائها الرئيسيين في المنطقة (السعودية وتركيا وإسرائيل ومصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) من أجل تسوية النزاعات وعقد اتفاقية سلام كبرى بين الأطراف والفاعلون المنخرطون في هذه النزاعات لوقف الحرب والتوتر بين بعضها البعض، فإن مستقبل المنطقة قد لا يكون في نهاية المطاف بهذه السوداوية التي تطرحها السيناريوهات الأخرى.

رغم عقلانية ورشادة (بل وجاذبية) هذا السيناريو إلا أنه يبدو غير واقعيأ بالمرّة، ليس لكونها خيالياً أو مثالياً، ولكن لأنه يفتقر للظرف الموضوعي أو التاريخي المناسب. فحتي الآن لا يمكن الجدل بأي شكل من الأشكال أن هناك خطر " وحيد " مشترك يجمع عليه أغلب الأطراف الفاعلة في المنطقة ويدركونه ويعتبرونه " العدو المشترك " فيما بينهم، وبالتالي سيكون بمثابة القوة الدافعة لهم للتكتل والتغاضي عن اختلافاتهم الحقيقية من أجل غاية أسمى وهي تدمير هذا الخطر أو إنهائه. ففي الحالة الأوروبية كانت الحروب التي اشعلها نابليون تهدد بالأساس أمن واستقرار ووجود النظم الأوروبية نفسها، بينما في الحال الشرق أوسطية لا يوجد المماثل الموضوعي لهذا الخطر. فالإرهاب والجماعات الإرهابية العابرة للحدود لا تمثل خطراً حقيقياً " لجمع " الوحدات الموجودة في هذه المنطقة، كما أن حدته لا تمثل مخاطر بينية أخرى يعتبرها البعض أشد وطأة عليها وعلى أمنها وأستقرارها القومي ووجودها، كالخطر الإيراني على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو الخطر الإسرائيلي والأمريكي على طهران، أو خطر الإرهاب وجماعات الاسلام السياسي على النظام المصري. ولذلك فإن من العسير (إن لم يكن مستحيلأ) الجمع

أو التوفيق بين هؤلاء الفاعلون الإقليميون. ومن ناحية أخرى، فإن نفس المنطق يمكن تطبيقه على حال القوى الدولية الكبرى المنخرطة في المنطقة (الصين، أوروبا، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية) التي تتباين وجهات نظرها حول أية التهديدات والمخاطر أكثر وطأة علي مستقبل المنطقة بوجه عام.

محصلة القول، إن المنطقة العربية الآن تبدو فعلياً " بلا ملامح " و " بلا بوصلة " فالأطراف الرئيسيين فيها أنفسهم يعتبرن جزءاً كبيراً من المشكلة، وقليل من الحل. ومع استمرار حالات العجز الداخلي، واستدامة المطالب الشعبية الداعية للتغيير (رغم انطفاء وتراجع جاذبية التغيير الجذري الشعبي) فإنه لا يمكن القول بثقة أن مستقبل المنطقة يمكن أن يأخذ مسارا معيناً. فبسبب حالة السيولة الشديدة، والاستقطابات الحادة، وتفكك التحالفات الإقليمية وإعادة تشكيلها بصورة متسارعة، ومع تزايد تشظي قوة الدولة الداخلية والخارجية وانتقالها لفاعلون جدد، فإن المنطقة ستظل تسبح في خضم من التضاربات والصراعات والانتكاسات التي ستعصف ببعض النظم السياسية وقد تؤدي لتفكك دولاً أخرى. ولن تستقر المنطقة بصورة كبيرة إلا بعد التخلص من السبب الرئيسي وراء بزوغ أغلب الصراعات التي تعج بها، ونقصد هنا الحكومات والنظم السياسية العاجزة عن تقديم وطرح بدائل وخيارات سياسية واقتصادية واجتماعية تلبي حاجات الغالبية من مواطنيها، وتتبنى سياسات أكثر رشادة وحوكمة وإنسانية من تلك التي دأبت على اتباعها منذ حصولها على الاستقلال الوطني، ولم تؤدي في التحليل الأخير إلا لخروج الجموع مطالبة بإسقاط دولة التحرر الوطني ونظم ما بعد الاستعمار، واستبدالها بأخرى أكثر ديمقراطية وتعبيراً وتمثيلاً حقيقياً لإرادة الغالبية من المواطنين، دون وصاية أو تحكم بأي شكل من الأشكال، من الداخل أو من الخارج.

## المراجع

- 1- Ahmed M. Abozaid: "How Small States Act: Jordan's Diplomacy and the Third Gulf War: A Case Study", in Jamal Al-Shalabi and Pierre Blanc (eds.) "The Jordanian Diplomacy" (in Arabic, English and French). (Paris: L' Harmattan for Institut de Recherche et d'études sur la Méditerranée et le Moyen-Orient-IREMMO, 2012), pp. 177-216.
- 2-Kenneth Waltz: "Theory of International Politics". (Reading; MA: Addison-Wesley, 1979). Chapter 6.
- 3- Stephen Walt: "The Origins of Alliances". (Ithaca: New York: Cornell University Pres, 1987).
- 4- Jack Snyder: "Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition". (Ithaca; New York: Cornell University Press, 1991). Fareed Zakaria: "From Wealth to Power". (Princeton; NJ: Princeton University Press, 1998), idem: "Realism and Domestic Politics: A Review Essay". International Security, Vol. 17, No. 1 (Summer 1992), pp. 177-198. Gideon Rose: "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". World Politics, Vol. 51, No. 1 (October 1998), pp. 144-172. James Fearon: "Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations". Annual Review of Political Science, Vol. 1, No. 2 (June 1998), pp. 289-313.
- 5- Randall Schweller: "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in". International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1996), pp. 72-107.
- ٦- للمزيد عن مدى ملائمة المدرسة الواقعية في دراسة السلوك الخارجي والعلاقات الدولية لدول العالم الثالث يرجع مراجعة:  
Ahmed M. Abizaid: "The Possibilities of Equation the Unipolarity: Towards A New Non-Aligned Movement". Unpublished Paper (Department of Political Science, Assiut University, 2007).
- 7- E. H. Carr: "The Twenty Years Crisis: An Introduction to International Relations". (London: Palgrave, 2001). Hans Morgenthau: "Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace". (New York: Alfred Knopf, 1973).

8- Kenneth Waltz: "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". (New York: Columbia University Press, 1959).

9- William Wolfforth, Richard Little, Stuart Kaufman, David King, Charles Jones, Victoria Tin-Bor Hui, Arthur Eckstein, Daniel Deudney and William Brenner: "Testing Balance-of-Power Theory in World History". European Journal of International Relations, Vol. 13, No. 2 (Spring 2007), pp. 155-185.

10- Robert Jervis: "Cooperation under the Security Dilemma". World Politics, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-214.

في إحدى الدراسات العربية الرائدة لسياسات توازن القوى عرفت الدكتورة حورية مجاهد هذا الموقف السياسي والاستراتيجي بـ "الورطة الأمنية". وقد فصلت الدكتورة مجاهد هذا الموقف في كتابها الرائد عن الفكر السياسي الصادر في ثمانينات القرن الماضي على إنه موقف هوبز، نسبة إلى المفكر الإنجليزي الرائد السير توماس هوبز، الذي جادل في كتابه "الليفياثينث" إلى أن غياب وجود سلطة تسيطر على تصرفات الأفراد (وكذلك الدول) وتحد من صراعاتهم على القوة وإندفاعهم يدخلهم في ورطة الأمن، التي تعني الاندفاع من أجل تحقيق الأمن والمحافظة على البقاء والصراع على القوة كوسيلة له، ينتهي إلى أنتقاص الأمن النسبي عند الجميع. وبالتالي فالحالة السائدة هي حالة الحرب، أو بتعبير هوبز "حرب الكل ضد الكل". للتفاصيل أنظر حورية توفيق مجاهد: "سياسة توازن القوى". مجلة مصر المعاصرة، العدد ٩٦٣ (١٩٧١). وكذلك لنفس المؤلفة: "الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده: الجزء الثاني". (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢). صص. ٣٥٩-٣٧٨.

11- op, cit. John Herz: "Idealists Internationalism and the Security Dilemma". World Politics, Vol. 2, No. 2 (January 1950), pp. 157-180. Charles L. Glaser: "The Security Dilemma Revisited". World Politics, Vol. 50, No. 1 (October 1997), pp. 171-201.

Robert Art: "When Will Force Be Used?" in Robert Art and Robert Jervis: "International Politics: Anarchy, Political Economy and Decision-Making". (Illions; Foresman and Company, 1984), pp. 208-216.

12- Waltz: "Theory of...", op, cit. idem: "Structural Realism ...", op, cit. idem: "The Intimations of...", op, cit.

١٣- هذه المقولة من أهم المأثورات الفكرية للمدرسة الواقعية، وصاحب هذه العبارة هو المؤرخ العسكري الإغريقي الأثيني ثيوديتودس، وذكرت في كتابه الحرب البيلونزية، وقد أجراها على لسان أحد سكان جزيرة ميليان أثناء الحرب بين أسبرطة وأثينا - ما يعرف

بحوار أهالي ميليان. للمزيد أنظر:

Robert Connor: "Thucydides". (Princeton; NJ: Princeton University Press, 1984).

١٤- حول الجدل عن دور وأهمية الدول الصغرى والعالم الثالث عموماً في العلاقات الدولية راجع:

Stephen Van Evera: "Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War". *Journal of Strategic Studies*, Vol. 13, No. 2

(June 1990), pp. 1-51. Steven David: "Why the Third World Still Matters". *International Security*, Vol. 17, No. 3 (Winter 1992/93), pp. 127-159, idem: "Explaining

Third World Alignment". *World Politics*, Vol. 43, No. 2 (January 1991), pp. 233-

255. Abd al-Mun'im Mashhat: "National security in the Third World". (Boulder;

CO: Westview Press, 1985). Brian Job (ed.): "The Insecurity Dilemma: National

Security of Third World States". (Boulder; CO: Lynne Rienner, 1992). Edward Azar

and Chung-in Moon: "National Security in the Third World: The Management of

External Threats". (Aldershot: Edward Elger Publications, 1988). Edward Azar and

John Burton: "International Conflict Resolution: Theory and Practice". (Brighton:

Boulder: CO; Rienner, 1986). Hedley Bull: "The Third World and International Society", in George Keeton and George Schwarzenberger (eds.): "The Yearbook on

International Affairs 1979". (London: Stevens and Sons, 1979), pp. 3-23. Andrew

Mack: "Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict".

*World Politics*, Vol. 27, No. 2 (January 1975), pp. 175-200. Ivan Arregu'n-Toft:

"How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict". *International Security*,

Vol. 26, No. 1 (Summer 2001), pp. 93-128. Yang Shaohua: "How Can Weak

Powers Win?" *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 2, No. 3 (Summer

2009), pp. 335-371.

15- Jeffrey Legro and Andrew Moravcsik: "Is Anybody Still a Realist?" *International Security*,

Vol. 24, No. 2 (Fall 1999), pp. 5-55. Jeffery Taliaferro: "Security

Seeking Under Anarchy, Defense Realism Revisited". *International Security*, Vol. 25,

No. 3 (Winter 2000-2001), pp. 128-161. Miriam Elman: "The Foreign Policies of

Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard". *British Journal of*

*Political Science*, Vol. 25, No. 2 (1995), pp. 171-217.

في دراستها تتحدى الباحثة ميريام إلمان الحكمة التقليدية السائدة في مجال العلاقات



الدولية والقائلة بأن أفضل الطرق لشرح السياسات الخارجية للدول الصغرى يكون عن طريق دراسة تأثير العناصر النظامية/ الهيكلية بدلاً من دراسة العوامل المحلية. وتجادل بأن توزيع القدرات الذي تقول به نظريتي توازن القوى ونظرية توازن التهديد وإن مازال له تأثير كبير على عملية تكوين المؤسسات المحلية والتغيير في الدول الناشئة، إلا أن الاستراتيجيات العسكرية لهذه الدول الضعيفة غالباً ما تكون انعكاساً لخيارات هذه المؤسسات المحلية بطريقة أو بأخرى، وبصورة يمكن التنبؤ بها. وتجادل الباحثة بأن السجل التاريخي يوضح بأنه على الرغم من الارتباط بين وقوع التغييرات الدولية والتحويلات الدستورية، إلا أن البنية المؤسساتية وقواعد النظام السياسي ونوعيته كان لها التأثير الأكبر على الاستراتيجية العسكرية لهذه الدول (تماماً كما يجادل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد). متخذة من السياسة الخارجية الأمريكية قبل عام ١٩٠٠ حالة دراسة، لتؤكد على أن البنية السياسية والدستورية وقواعد النظام الرئاسي الأمريكي في بداية القرن العشرين هي التي حددت نوعية الاستراتيجيات العسكرية لها خلال العقود التالية (مرحلة ما قبل وخلال الحرب العالمية الأولى).

16- Stephen Walt: "The Origins of Alliances". (Ithaca: Cornell University Press, . 1987), idem: Testing Theories of Alliance Formation: The Case of Southwest Asia. International Organization, Vol. 42, No. 2 (1988), pp. 257-317, idem: "Alliance Formation and the Balance of World Power". International Security, Vol. 9, No. 4 (Spring 1985), pp. 3-43.

17- Ernst Haas: "The Balance of Power: Prescription, Concept, or Propaganda". World Politics, Vol. 5, No. 4 (July 1953), pp. 442-477. Richard Little: "The Balance of Power in International Relations". (New York: Cambridge University Press, 1999). T. V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann (eds.): "Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century". (New Jersey: Stanford University Press, 2004). John A. Vasquez and Colin Elman (eds.): "Realism and the Balancing of Power: A New Debate". (Upper Saddle River: NJ; Prentice Hall, 2003).

١٨- من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية توازن التهديد دراسة جريجوري جوز عن التحالفات في الخليج العربي في الفترة من ١٩٧١ وحتى حرب الخليج الثانية، ١٩٩١ حيث يجادل جوز بأنه على الرغم من ثراء هذه النظرية إلا إنها قد أغفلت (من وجهة نظره) عامل غاية في الأهمية وهو " كيف تحدد الدول مصادر التهديد التي تواجهها ". حيث أستنتج جوز في دراسته لحالات التحالف في الشرق الأوسط لدولاً مثل المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن، بأن هذه الدول (وقادتها بمعنى أدق) قد حددت قائمة أولويات المخاطر

والتهديدات التي تواجهها بناء على حجم التهديدات السياسية والعقائدية القادمة من الخارج على الأستقرار الداخلي لأنظمتها الحاكمة، وليس بناءً على المحادثات الأربعة التي وضعها والت. ومن جانب آخر. حدد جوز عناصر الهوية المحلية والعبارة للقوميات بأعبارها المحدد الرئيسي وراء تفسير مفاهيم الخطر والتهديد، وثالثاً جادل جوز بأن النوايا العدوانية للدول المجاورة وليس التباين والأختلاف في توزيع القدرات كما يجادل والت هي الأساس وراء تحديد خيارات التحالف المتاحة أمام الدول. للمزيد عن الأنتقادات الموجهة لنظرية توازن التهديد خاصة في منطقة الشرق الأوسط أنظر: جريجوري جوز: "أي توازن: مفهوم التهديد وخيارات التحالف في الخليج". المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد العاشر، العدد الأول (شتاء ٢٠٠٦). صص. ٥-٣٩. أشكر الباحث أنس الكردي من جامعة دمشق على تنبيهه لهذه الدراسة وعلى ملاحظاته القيمة.

Gregory F. Gause: "Balancing What? Threat Perception and Alliance Choice in the Gulf". Security Studies, Vol. 13, No. 2 (2003/2004), pp. 273-305. Eric Labs: "Do Weak States Bandwagon?" Security Studies, Vol. 1, No. 3 (1992), pp. 383-416. Robert Kaufman: "To Balance or To Bandwagon? Alignment Decisions in 1930s Europe". Security Studies, Vol. 1, No. 3 (1992), pp. 417-447, idem: "The Lessons of the 1930s, Alliance Theory, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Stephen Walt". Security Studies, Vol. 1, No. 4 (1992), pp. 690-696.

ولمعرفة ردود ستيفن والت على هذه الانتقادات أنظر:

Stephen Walt: "Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kaufman and Labs". Security Studies, Vol. 1, No. 3 (1992), pp. 448-482.

19- Walt: "The Origins of Alliances", op, cit. Waltz: "Theory of International Politics", chp 6.

20- Randall Schweller: "Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power". (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006), idem: "Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest". (New York: Columbia University Press, 1998), idem: "Bandwagoning for Profit: Brining the Revisionist State Back In". International Security, Vol. 19, No. 2 (Summer 1994), pp. 72-107.

21- John Vasquez: "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition". American Political Science Review, Vol. 91, No. 4 (December 1997),

pp. 899-912.

22- Randall Schweller: "New Realist Research on Alliances: Refining, Not Refuting, Waltz's Balancing Proposition". *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December 1997), p. 928.

23- op, cit, p. 927-928. Randall Schweller: "Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power". (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006).

24- Ibid. idem: "Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest". (New York: Columbia University Press, 1998). Jack Snyder: "Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition". (Ithaca; New York: Cornell University Press, 1991).

25- Randall Schweller: "Tripolarity and the Second World War". *International Studies Quarterly*, Vol. 37, No. 1 (March 1993), pp. 73-103.

26- Randall Schweller: "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing". *International Security*; Vol. 29, No. 2 (Fall 2004), pp. 159-201.

27- Schweller: "New Realist...", op, cit, pp. 929-930, idem: "Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies*, Vol. 5, No. 3 (Spring 1996), pp. 90-121, idem: "Managing the Rise of Great Powers: History and Theory", in Alastair Iain Johnston and Robert Ross (eds.): "Engaging China: Managing A Rising Power". (New York: Routledge Press, 1999), pp. 1-32, idem: "Realism and The Present Great-Power System: Growth and Positional Competition Over Scarce Resources", in Ethan Kapstein and Michael Mastanduno (eds.): "Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War". (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 28- 67.

28- John Mearsheimer: "America Unhinged". *The National Interest*, No. 129 (January/February 2014), pp. 9-30.

29- op, cit, p. 10.

30- op, cit, pp. 19-20.

31- op, cit, pp. 11-13.

32- John Holmes: "Beware the Thucydides Trap Trap". *The Diplomat Magazine* (June 13, 2013). Available at: <http://thediplomat.com/2013/06/beware-the->

thucydides-trap-trap/ Wei Zongyou: "China-U.S. Relations: The Myth of the Thucydides Trap". The Diplomat Magazine (March 30, 2014). Available at: <http://thediplomat.com/2014/03/china-u-s-relations-the-myth-of-the-thucydides-trap/>

33- John Mearsheimer: "Imperial by Design". The National Interest, No. 111

(January/February 2010), pp. 16-34. Zheng Bijian: "China's Peaceful Rise: Speeches of Zheng Bijian 1997-2005". (Washington D. C.: Brookings Institution Press, 2005).

Alastair Iain Johnston: "Is China a Status Quo Power?" International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003), pp. 5-56.

34- John Mearsheimer: "Why Leaders Lie: The Truth about Lying in International Politics". (New York: Oxford University Press, 2011).

35- G. John Ikenberry and Stephen Walt: "Offshore Balancing or International Institutions? The Way Forward for U.S. Foreign Policy". The Brown Journal of World Affairs, Vol. 14, No. 1 (Fall/ Winter 2007), pp. 13-23.

36- G. John Ikenberry: "America Unrivaled: The Future of the Balance of Power". (Ithaca: New York: Cornell University Press, 2002). Stephen Walt: "The Origins of Alliances". (Ithaca: New York: Cornell University Press, 1987).

37- Kenneth Waltz: "The Stability of a Bipolar World". Daedalus, Vol. 93, No. 3 (Summer 1964), pp. 881-909.

٣٨- للجدل حول أي الهياكل الدولية (المتعدد الأقطاب أم الثلاثي أم الثنائي أم اللاقطبي) أكثر استقراراً أنظر:

Karl Deutsch and J. David Singer: "Multipolar Power Systems and International Stability". World Politics, Vol. 16, No. 3 (April 1964), pp. 390-406. Richard Rosecrance: "Bipolarity, Multipolarity, and the Future". Journal of Conflict Resolution, Vol. 10, No. 3 (September 1966), pp. 314-327. Richard Haass: "The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance". Foreign Affairs, Vol. 87, No. 3 (May - Jun., 2008), pp. 44-56. Randall Schweller: "Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest". (New York: Columbia University Press, 1998)

39- Thomas Christensen and Jack Snyder: "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity". International Organization, Vol. 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-168.

40- Owen Matthews, Jack Moore and Damien Sharkov: "How Russia Became the

- Middle East's New Power Broker". *Newsweek International* (February 9, 2017). Available at: <http://europe.newsweek.com/how-russia-became-middle-east-s-new-power-broker-554227> [Accessed: 25 February, 2017].
- 41- Joseph Yu-Shek Cheng: "China's Relations with the Gulf Cooperation Council States: Multilevel Diplomacy in a Divided Arab World". *China Review*, Vol. 16, No. 1 (Spring 2016), pp. 35-64. Theodore Karasik: "The GCC's New Affair with China". *The Middle East Institute, Policy Focus Series*, (February 2016). Available at: [http://www.mei.edu/sites/default/files/publications/Karasik\\_GCCChina\\_PF6.pdf](http://www.mei.edu/sites/default/files/publications/Karasik_GCCChina_PF6.pdf) [Accessed: February 27, 2017].
- 42- Cordesman: "International Shifts and ...", op, cit.
- 43- Ekaterina Stepanova: "Russia in the Middle East: Back to a 'Grand Strategy'—or Enforcing Multilateralism?" *Politique étrangère*, Vol. 2, No. 3 (August 2016), pp. 23-35. Alan Philps: "Russia's Great Power Game". *Aljazeera*, (November 17, 2015). Available at: <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/11/russia-great-power-game-151115120247493.html> [Accessed: May 16, 2017].
- 44- Ethan Bronner and Michael Slackman: "Saudi Troops Enter Bahrain to Help Put Down Unrest". *New York Times* (March 14, 2011) Available at: [http://www.nytimes.com/2011/03/15/world/middleeast/15bahrain.html?pagewanted=2&\\_r=2](http://www.nytimes.com/2011/03/15/world/middleeast/15bahrain.html?pagewanted=2&_r=2) [Accessed: February 27, 2017].
- 45- McCarthy: "Saudi Arabia has become....", op, cit.
- 46- Morten Valbjørn and André Bank: "The New Arab Cold War: Rediscovering the Arab dimension of Middle East regional politics". *Review of International Studies*, Vol. 38, No. 1 (January 2012), pp. 3-24. Steven Cook, Jacob Stokes and Alexander Brock: "The New Arab Cold War". *Foreign Policy*, (August 28, 2014). Available at: <http://foreignpolicy.com/2014/08/28/the-new-arab-cold-war/> [Accessed: May 16, 2017].
- 47- Abdulkhaleq Abdulla: "Contemporary Sociopolitical issues of the Arab Gulf moment", in: David Held and Kristian Ulrichsen (eds.): "The Transformation of the Gulf: Politics, Economics and the Global Order". (London: Routledge, 2012), pp.106-122. Mehran Kamrava: "Qatar, Small State, Big Politics". (New Heaven: Cornell University Press, 2013).